

Distr.: General
21 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال المؤقت*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة

وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

التقرير المرحلي السنوي التاسع لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة رسالة مؤرخة 21 تموز/يوليه 2020 موجهة
من رئيس مجلس مراجعي الحسابات يحيل بها تقرير المجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ النظام المركزي
لتخطيط الموارد (أوموجا).



المحتويات

الصفحة

3 كتاب الإحالة
4	التقرير المرحلي السنوي التاسع لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد
4 موجز
10 أولاً - معلومات أساسية
10 ألف - استراتيجية النشر
11 باء - تعليقات المجلس السابقة ونطاق هذا التقرير
12 ثانياً - إدارة المشروع وإدارة المخاطر
12 ألف - حوكمة المشروع
14 باء - تخطيط المشروع ورصده
15 جيم - نشر التوسعة 2 لنظام أوموجا
26 دال - إدارة المخاطر
28 ثالثاً - إدارة التراخيص
31 رابعاً - ضوابط التطبيقات
31 ألف - بيانات الموظفين المرجعية
33 باء - تفويض السلطة
36 جيم - جودة البيانات ومسائل أخرى
40 خامساً - الخاصيات الوظيفية للدعم
40 ألف - تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال
41 باء - دعم الإنتاج
42 جيم - برنامج رصد التحسينات المستمرة
43 دال - التدريب
45 سادساً - بيان جدوى نظام أوموجا
45 ألف - تحقيق الفوائد
45 باء - إجمالي تكلفة الملكية
49 سابعاً - خطة التعميم
50 ثامناً - شكر وتقدير
51 حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

المرفق

كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة 21 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير التاسع لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ النظام المركزي
لتخطيط الموارد.

(توقيع) كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

التقرير المرحلي السنوي التاسع لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد

موجز

1 - في تموز/يوليه 2006، أيدت الجمعية العامة في قرارها 283/60 مقترح الأمين العام المتعلق بتنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا) على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة ليحل محل النظم القديمة مثل نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ويشكل نظام أوموجا عنصراً أساسياً في تحديث إدارة أعمال الأمم المتحدة. ويرمي هذا المشروع المعقد وذو القيمة العالية إلى تحديث مجموعة واسعة من أساليب العمل والنظم التي تكتسي أهمية جوهرية لإدارة المنظمة بكفاءة وفعالية.

2 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2011، طلبت الجمعية العامة، في قرارها 246/66، إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تطلب بدورها إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء مراجعة شاملة للحسابات المتعلقة بتنفيذ مشروع أوموجا وأن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة، اعتباراً من الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والستين.

3 - وفي مجموعة تقارير تصدر منذ عام 2012 (A/67/164 و A/68/151 و A/69/158 و A/70/158 و A/71/180 و A/72/157 و A/73/169 و A/74/153)، قدم المجلس معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ مشروع أوموجا. وكان الجدول الزمني والميزانية الأصلية المعتمدان في عام 2008 يتوخيان نشر نظام أوموجا بحلول نهاية عام 2012 بتكلفة قدرها 248,3 مليون دولار. غير أن تقديرات كبيرة أُدخلت على خطط التنفيذ في عدة مناسبات، ومن المقرر حالياً أن يُنجز نشر الخاصيات الوظيفية بالكامل بحلول نهاية عام 2020. وتبلغ الميزانية المعتمدة الحالية للمشروع حتى نهاية عام 2020 ما قدره 565,3 مليون دولار، ويبلغ مجموع النفقات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ما قدره 520,1 مليون دولار.

4 - ويجري تنفيذ نظام أوموجا في مختلف أجزاء (مجموعات) المنظمة، مع تقسيم عملية نشر الخاصيات الوظيفية إلى ثلاث مراحل:

(أ) **أساس أوموجا** - نُشرت هذه المرحلة، التي تشمل أساساً العمليات الرئيسية المتعلقة بالشؤون المالية والمشتريات، بشكل كامل في جميع عمليات حفظ السلام منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2013، وفي البعثات السياسية الخاصة منذ آذار/مارس 2014، وفي جميع كيانات الأمانة العامة المتبقية في إطار مجموعتين، منذ حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2015؛

(ب) **التوسعة 1 لنظام أوموجا** - نُشرت هذه الخاصية الوظيفية، التي تشمل أساساً العمليات الرئيسية المتعلقة بكشوف المرتبات وإدارة الموارد البشرية، في جميع كيانات الأمانة العامة وعمليات حفظ السلام، في إطار مجموعتين، منذ حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2015. وبذلك، حصلت غالبية كيانات الأمانة العامة غير العاملة في مجال حفظ السلام على الخاصيات الوظيفية لأساس أوموجا والتوسعة 1 في الوقت نفسه (مرحلة "أوموجا - الإدماج")؛

(ج) **التوسعة 2 لنظام أوموجا** - تشمل أساليب عمل يمكن أن تؤدي على نطاق واسع إلى تحقيق التحول في المنظمة وإضافة القيمة إلى عملها، مثل التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانية؛ وجمع

الأموال، وإدارة شؤون الشركاء في التنفيذ، وإدارة سلسلة الإمداد، وإدارة البرامج والمشاريع. ومن المقرر حالياً نشر هذه المرحلة بحلول نهاية عام 2020. ومن المتوقع أن يؤدي نشر هذه المرحلة إلى جني فوائد نوعية وكمية كبيرة من نظام أوموجا.

5 - وهذا هو الاستعراض السنوي التاسع الذي يجريه المجلس للتقدم المحرز في تنفيذ نظام أوموجا. ويغطي التقرير بصورة رئيسية التقدم المحرز في عملية النشر المقرر للخصائص الوظيفية المتبقية؛ وحالة الخصائص التي تم نشرها وأدائها التشغيلي، وتعميم نظام أوموجا، وتكاليف نظام أوموجا وفوائده. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا التقرير نتائج فحص ضوابط التطبيقات في مجالي الموارد البشرية وتفويض السلطة.

الاستنتاجات الرئيسية

حوكمة المشروع

6 - لاحظ المجلس أن لجنة الإدارة زُوِّدت في عام 2019 بمعلومات مستكملة عن نظام أوموجا في ثلاث مناسبات (في شباط/فبراير، وأيلول/سبتمبر، وكانون الأول/ديسمبر 2019)، وأن اللجنة التوجيهية لم تعقد سوى اجتماعين (في حزيران/يونيه، وكانون الأول/ديسمبر 2019). ويرى المجلس أن لجنته الحوكمة ينبغي أن تؤدي دوراً قيادياً أكثر استباقية، بالنظر إلى البيئة المعقدة والصعبة التي تكتنف تنفيذ التوسعة 2 لنظام أوموجا واقترب المواعيد المقررة لنشر نظام أوموجا.

تخطيط المشروع ورصده

7 - لا تزال تلاحظ أوجه قصور في استخدام أداة إدارة المشاريع. ولاحظ المجلس أنه كان من الصعب تحديد العقبان المحددة وأسباب المشاكل التي تواجهها فرادى المشاريع، ويعزى ذلك إلى عدم توافر وثائق واضحة تشير إلى تواريخ خط الأساس المقررة، وعدم تحديد المسارات الحرجة المتبعة لتنفيذ المهام، وعدم إجراء مقارنة مع التواريخ الفعلية لإنجاز المهام.

حالة نشر التوسعة 2 لنظام أوموجا

8 - تألفت الخصائص الوظيفية في إطار التوسعة 2 لنظام أوموجا، التي كان من المقرر نشرها خلال عام 2019، من ستة مشاريع. وبدل نطاق التغطية الذي أنجز خلال عام 2019، في إطار نشر التوسعة 2، من حيث العمليات والخصائص الوظيفية والكيانات، على وجود خطر جوهري يتمثل في عدم إنجاز التنفيذ الكامل للتوسعة 2 بحلول نهاية عام 2020.

تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها

9 - حدّد الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/74/478) مخاطر مختلفة يواجهها المشروع وتدابير للتخفيف من حدتها. وسلط المجلس الضوء على بعض من عوامل الخطر الإضافية التي يُحتمل أن تؤثر على تنفيذ نظام أوموجا، والتي لا تزال تشكل مجالات مثيرة للقلق. وقد احتفظت الإدارة بسجل للمخاطر، ولاحظ المجلس أنه كانت ثمة، في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2019، مخاطر إضافية لم تتم معالجتها بعد.

ضوابط التطبيقات

10 - نُشرت، في إطار مرحلتي الأساس والتوسعة 1 من مشروع نظام أوموجا، الخاصية الوظيفية المتعلقة بالتحقق من أهلية الموظفين للحصول على مدفوعات بموجب استحقاقات الموظفين المحددة وبالتحقق من صحة حساب المبالغ المدفوعة. ولاحظ المجلس وجود ثغرات في ضوابط التطبيقات المتعلقة بإدخال البيانات وتعديلها في حقول البيانات المتعلقة ببيانات الموظفين المرجعية مثل الاسم وتاريخ الميلاد وتاريخ الالتحاق بالمنظمة وتاريخ انتهاء الخدمة فيها، وكذلك فيما يتعلق بتسجيل التفاصيل المتعلقة بالمستفيدين الذين يحددونهم الموظفون.

11 - وطُبق الهيكل الجديد لتفويض السلطة اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019 في إطار تنفيذ الإصلاحات الإدارية. وبموجبه ينبغي تسجيل التفويضات الرسمية من خلال بوابة تفويض السلطة. وينبغي أن يمنح موظفو الاتصال الأمنيون المستخدمَ أدوارا في نظام أوموجا تتسق مع السلطات المفوضة له، وذلك من خلال بوابة دخول المستخدمين.

12 - ولاحظ المجلس عدم وجود واجهة بينية مشتركة أو صلة بين بوابة تفويض السلطة وبوابة دخول المستخدمين إلى نظام أوموجا، وأنه لا توجد خرائط معيارية لمستويات وأنواع السلطات المفوضة مقترنة بأنواع أدوار مستخدمي نظام أوموجا أو مجموعاتها المعينة. وفي ظل غياب خرائط معيارية للسلطات المفوضة مقترنة بأدوار مستخدمي نظام أوموجا، سيكون من الصعب إجراء رصد فعال عبر مختلف المستويات.

13 - ولاحظ المجلس أيضا أنه كانت هناك حالات لم يُدرج فيها في نظام أوموجا على النحو السليم الحدّ النقدي وفترة الصلاحية وخيارات التفويض الفرعي التي يتمتع بها الموظفون. وعلاوة على ذلك، لاحظ المجلس حالات لم يتم فيها إلغاء أدوار المستخدمين في نظام أوموجا كانت تتعلق تحديدا بحالات ألغيت فيها السلطة المفوضة وبحالات انتهاء الخدمة.

حالة الخاصيات الوظيفية للدعم في نظام أوموجا

14 - ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر أنه جرى إنشاء نموذج حوكمة محدث بهدف تحديد الاحتياجات، وبناء نماذج بيانات قابلة لإعادة الاستخدام، والتحقق منها والتصديق عليها. وستتاح نماذج البيانات هذه المعتمدة والقابلة لإعادة الاستخدام لكي تُستخدم على نطاق المنظمة تحت مسمى عام هو "الطبقة المعتمدة في نظام الأمم المتحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال". ولاحظ المجلس أنه تُلقى من إدارات مختلفة خلال عام 2019 ما عدده 21 طلبا لتقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال ولنماذج البيانات، أُنجزت منها 5 طلبات، ولم يتم النظر بعد في 4 طلبات، ووضِع طلب واحد منها قيد الانتظار، ولا يزال النظر في الطلبات الـ 11 المتبقية جاريا. وعلاوة على ذلك، لا يزال تفويض السلطة في مرحلة تطور مبكرة.

15 - ولاحظ المجلس أن معدل حل المشاكل دون إحالتها إلى مستويات أعلى ارتفع إلى 58 في المائة في عام 2019، مقارنة بمعدل عام 2018 البالغ 56 في المائة. غير أنه لم يكن من السهل تتبع البيانات المتعلقة بمعالجة الحوادث وتبليغ طلبات الخدمات من المستويين 2 و 3 في النظام، نتيجة لمشاكل تتعلق بتصنيف المجموعات. ولاحظ المجلس أيضا أن الإشعارات بالحوادث وطلبات الخدمات التي لم يُبت فيها ظلت، في المتوسط، مفتوحة لفترة طويلة.

16 - ولاحظ المجلس عدم وجود خطة شاملة للتدريب فيما يتعلق بجميع الدورات التدريبية المتعلقة بالخصائص الوظيفية للتوسعة 2، وعدم وجود جدول زمني يبين عدد الدورات المقررة استضافتها من تلك الدورات على منصة iLearn في نظام أوموجا في عام 2020. وعلاوة على ذلك، لم يكن ثمة مؤشر نوعي أو كمي لتقييم مدى فعالية التدريب المقدم.

بيان جدوى نظام أوموجا

17 - لاحظ المجلس أن خطة تحقيق الفوائد لم تُعرض بعد على اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا وأن الفريق العامل المعني بتحقيق الفوائد لم يُشكّل بعد. ومن ثم، كان من الصعب التقيد بالجدول الزمنية لقياس تحقيق الفوائد التي نص عليها مشروع خطة تحقيق الفوائد.

18 - وقدر الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر إجمالي تكلفة ملكية نظام أوموجا بمبلغ 1,429 مليون دولار. ولاحظ المجلس أخطاء مختلفة في حسابات وتقديرات عناصر التكاليف المباشرة وغير المباشرة وعناصر تكاليف التدريب والصيانة من إجمالي تكلفة الملكية.

خطة التعميم

19 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 279/73، إلى الأمين العام أن يقدم خطة مفصلة لدمج فريق أوموجا في الأمانة العامة، بما يشمل التدابير الرامية إلى ضمان نموذج أعمال مستدام لمشروع أوموجا. ولم توضع بعد الصيغة النهائية لخطة التعميم. ولاحظ المجلس أن التاريخ الحالي المقرر لتنفيذ جميع مشاريع التوسعة 2 هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو يرى أن من المهم وضع الصيغة النهائية لخطة التعميم في أقرب وقت ممكن وتقديمها مع التقرير المرحلي المقبل للأمين العام. ولا يزال المجلس يرى أن الخطة ينبغي أن تتضمن أحكاما ترمي إلى تلبية الاحتياجات الهامة المتعلقة بتقديم دعم متواصل للإنتاج، وإدخال تحسينات مستمرة على حل التخطيط المركزي للموارد، وتنمية القدرات والمهارات اللازمة للاضطلاع بهذه الأنشطة في الوحدات التنظيمية في مرحلة ما بعد التعميم، ودعم تثبيت حلول التوسعة 2 في نظام أوموجا. وينبغي أن تراعي عملية التخطيط للتعميم الجانب المتعلق بتحقيق أوجه التآزر مع المهام التي عُمرت بالفعل، وذلك بغية تنفيذ هيكل دعم لنظام أوموجا في مرحلة ما بعد التعميم يتسم بالمثانة والخفة والفعالية.

الاستنتاج العام

20 - أشار المجلس إلى أن نظام أوموجا لا يزال يشكل عنصرا أساسيا يمكّن من تحديث إدارة الأمم المتحدة وإجراء إصلاحات فيها. فقد حقق تنفيذ مرحلتي أساس أوموجا والتوسعة 1 فوائد كبيرة، ويمكن أن يسهم النشر الكامل لجميع الخصائص الوظيفية للتوسعة 2 في تحقيق مزيد من الفوائد الكمية والنوعية للمنظمة. ويعرب المجلس عن تقديره للجهود التي تبذلها الإدارة للاضطلاع بعمليات نشر متعددة في ظل بيئة تقنية مليئة بالتحديات وفي وقت تتنافس فيه الطلبات على الموارد. وأشار المجلس أيضا إلى أن المشروع يعمل ضمن حدود الميزانية المعتمدة خلال عام 2019.

21 - ومع ذلك، يلاحظ المجلس أن على الإدارة أن تتخذ مزيدا من الخطوات للتخفيف من حدة المخاطر التي تتهدد التنفيذ الكامل للمشروع في إطار الجدول الزمني المعتمد، وأن عليها أيضا أن تحقق النتائج المرجوة من المشروع. وعلى الإدارة أيضا أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى تعزيز قاعدة الموارد ذات المهارات بغية

تحقيق المنجزات المستهدفة للمشروع وبغية توفير مستوى دعم الإنتاج اللازم لتثبيت التوسعة 2 وإدخال تحسينات مستمرة عليها. وهناك حاجة أيضا إلى معالجة المشاكل التي يُبلَّغ عنها بشأن طريقة عمل الحلول المنشورة وإلى تنفيذ تفويض السلطة فيما يخص توفير إمكانية الدخول لمستخدمي نظام أوموجا.

التوصيات

22 - قدم المجلس توصيات في جميع أجزاء هذا التقرير. وتتمثل التوصيات الرئيسية فيما يلي:

(أ) يكرر المجلس توصيته بأن تشارك لجنة الحوكمة بشكل أوثق وأكثر انتظاما في تنفيذ مشروع أوموجا، ولا سيما في التغييرات اللازمة أثناء نشر المشاريع الفرعية للتوسعة 2 وأثناء جهود التغلب على العقبات التي تعترض التقيد بالجدول الزمنية للمشروع، وذلك حتى يتسنى اتخاذ قرار منسق يُسترشد به في نشر المشروع؛

(ب) يكرر المجلس توصيته بأن تعد الإدارة خطط مشاريع تحدد بوضوح فرادى المهام، وعلاقات الترابط فيما بينها، ومسارها الحرج، وجدولها الزمنية المفصلة حسب المهمة، وأن تقوم برصدها من أجل المساعدة على إنجاز المشاريع وفقا للجدول الزمني؛

(ج) يوصي المجلس بأن تستعرض الإدارة بصورة مستمرة المخاطر التي تواجه إنجاز النشر الكامل لنظام أوموجا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وأن تنفذ استراتيجيات مناسبة وفي الوقت المناسب للتخفيف من حدة تلك المخاطر؛

(د) يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديث سجل المخاطر عندما يجري تحديد جميع المخاطر المتوقعة، وأن تضع خططا لاستراتيجيات التخفيف المناسبة وترصد تدابير التخفيف، مع الاحتفاظ بسجل المخاطر بوصفه الوثيقة الأساسية لإدارة المخاطر؛

(هـ) يوصي المجلس بأن تستكشف الإدارة إعداد خرائط معيارية لأدوار مستخدمي نظام أوموجا تشتمل على مهام وأنواع السلطات المفوضة بموجب الهيكل الجديد لتفويض السلطة التي تقتضي التمتع بدور معين في نظام أوموجا للاضطلاع الفعلي بالمهام المفوضة؛

(و) يوصي المجلس بأن تكمل الإدارة الآلية الحالية لتوفير إمكانية الدخول للمستخدمين بتدابير تهدف إلى منح أدوار نظام أوموجا التي يقتضيها تفويض السلطة، وذلك بغية معالجة مسألة انفصال تفويض السلطة عن الأدوار الممنوحة في أوموجا في حالة التفويضات الملغاة، وبغية مراعاة فترة صلاحية التفويضات، والعتبات المقررة بموجبها، وتلبية الحاجة إلى إيجاد أدوار للمستخدمين يتمتع أصحابها بحقوق شاملة تنطبق على نطاق الكيان بأكمله؛

(ز) يوصي المجلس بأن تواصل الإدارة اتخاذ إجراءات لربط البيانات المستمدة من النظم الرئيسية الأخرى ببرامجيات HANA (الأداة التحليلية العالية الأداء) بغية إثراء قدرات الإبلاغ عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، ووضع لوحات متابعة لرصد تفويض السلطة، ضمن إطار زمني محدد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأمن المعلومات وحماية البيانات؛

(ح) يكرر المجلس توصيته بأن تعد الإدارة خطة شاملة للتدريب فيما يتعلق بجميع الدورات التدريبية المقررة استضافتها على منصة iLearn في نظام أوموجا بشأن الخاصيات الوظيفية للتوسعة 2، وأن تتيح جميع المواد التدريبية على منصة iLearn في نظام أوموجا؛

(ط) يكرر المجلس توصيته بأن تعطي الإدارة الأولوية لإعداد وتفعيل خطة تعميم نظام أوموجا. ويوصي المجلس أيضا بأن تُعرض خطة التعميم على الجمعية العامة في التقرير المرحلي المقبل للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد.

متابعة التوصيات السابقة

23 - من بين التوصيات غير المنفذة من تقارير المجلس السابقة والبالغ عددها 45 توصية، نُفّذت بالكامل 8 توصيات (18 في المائة) ولا تزال 37 توصية (82 في المائة) قيد التنفيذ. وترد في المرفق تعليقات أكثر تفصيلا على فرادى التوصيات مشفوعة بتفاصيل الإجراءات التي اتخذتها الإدارة.

أولا - معلومات أساسية

1 - أوموجا هو نظام مركزي لتخطيط الموارد يهدف إلى تحديث مجموعة واسعة من أساليب العمل تشمل وظائف ونظم الإدارة والدعم في الأمم المتحدة التي تشكل عناصر أساسية لتحقيق الكفاءة والفعالية في عمل المنظمة. ويجري استخدامه على كامل نطاق الأمانة العامة الذي يشمل المقر، والمكاتب الموجودة خارج المقر، والمحاكم الدولية، والبعثات الميدانية، وبعض صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والكيانات التي تربطها علاقة مؤسسية بالأمم المتحدة، وهي جهات تطبق العديد من نماذج الأعمال وهيكل التمويل والمساءلة المختلفة. ويهدف نظام أوموجا، باعتباره نظاما وحيدا تعمل به الأمانة العامة على النطاق العالمي، إلى توفير إمكانية الاطلاع في الزمن الحقيقي على بيانات مفصلة عن جميع العمليات الإدارية التي يدعمها، بصرف النظر عن مكان إجرائها في العالم. ويشكل نظام أوموجا استثمارا هاما للأمم المتحدة. وقد وافقت الجمعية العامة على مقترح المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2008 في قرارها 262/63. وتشمل الأهداف العليا لنظام أوموجا المحددة في التقرير المرحلي الأول للأمين العام (A/64/380) ما يلي:

- (أ) دعم الإصلاح الإداري والمساءلة؛
 - (ب) تحسين توجيه الموارد؛
 - (ج) تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في ممارسات العمل عن طريق تحسين النظم والعمليات.
- 2 - وكانت ميزانية المشروع المعتمدة لنظام أوموجا حتى نهاية عام 2019 تبلغ 565,3 مليون دولار. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، أنفقت الإدارة 520,1 مليون دولار. وأيدت الجمعية العامة، في قرارها 263/74، التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التقرير المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/74/7/Add.17)، بما في ذلك التوصية بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام ضمان التنفيذ التام لمشروع أوموجا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ألف - استراتيجية النشر

- 3 - كانت الإدارة تعترم في البداية نشر نظام أوموجا على نطاق الأمانة العامة على مرحلتين بحلول نهاية عام 2012. ثم أُدخلت لاحقا تنقيحات كبيرة على خطط النشر، وتقوم خطط النشر الحالية على عملية تنفيذ على مراحل للخصائص الوظيفية لنظام أوموجا.
- 4 - وقد جرى ترتيب أساليب عمل نظام أوموجا المقرر تنفيذها في ثلاث مجموعات وظيفية رئيسية على النحو التالي:

(أ) أساس أوموجا: العمليات المالية (إدارة الصناديق والمحاسبة المالية)، وسلسلة الإمداد، وإدارة المشاريع، والمبيعات والتوزيع. وكان أساس أوموجا ضروريا لدعم متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أُنجزت مرحلة أساس أوموجا في تشرين الثاني/نوفمبر 2015؛

(ب) التوسعة 1 لنظام أوموجا: عمليات إدارة الموارد البشرية، مثل الإدارة التنظيمية وإدارة الوظائف، وإدارة شؤون الموظفين، والاستحقاقات، والمزايا، وإدارة ساعات الدوام. وتضمنت هذه المرحلة أيضا

كشوف المرتبات، وبدء إجراءات السفر، ونفقات السفر، والحجز عبر شبكة الإنترنت. وقد أُنجزت هذه المرحلة في حزيران/يونيه 2018؛

(ج) التوسعة 2 لنظام أوموجا: تشمل أساليب عمل يمكن أن تؤدي على نطاق واسع إلى تحقيق التحول في المنظمة وإضافة القيمة إلى عملها، مثل التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانية، وجمع الأموال، وإدارة شؤون الشركاء في التنفيذ، وإدارة سلسلة الإمداد، وإدارة البرامج والمشاريع. وتشمل هذه المرحلة وظائف وعمليات يغلب عليها الطابع الاستراتيجي، ومن المقرر حاليا نشرها بحلول نهاية عام 2020.

باء - تعليقات المجلس السابقة ونطاق هذا التقرير

5 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 246/66، إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تطلب بدورها إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء مراجعة شاملة للحسابات المتعلقة بتنفيذ مشروع أوموجا وأن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة، اعتباراً من الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والستين. وفي هذا الصدد، قدّم المجلس حتى تاريخه ثمانية تقارير مرحلية ترد موجزات عنها أدناه.

6 - وقد ذكر المجلس في تقريره الأول (A/67/164) أن ليس بوسع تقديم تأكيدات على أن المشروع سيُنقذ في الوقت المحدد وبالتكلفة المرصودة والمواصفات المقررة. وذكر المجلس أيضاً أن العديد من المشاكل التي صودفت كان بالإمكان تفاديها، وهي تدل على ضعف حوكمة المشروع وإدارته وعلى مواطن ضعف أوسع وأعمق في قدرة الأمم المتحدة على حوكمة وإدارة التحول المؤسسي.

7 - ولاحظ المجلس في تقريره الثاني (A/68/151) أن المشروع أصبح في وضع أسلم. غير أنه نظراً لما تبين من تحديات، ولتركة المشاكل والقرارات التي خلقتها مراحل المشروع السابقة والتي ستستغرق معالجتها بعض الوقت، ذكر المجلس أن ليس باستطاعته تقديم تأكيدات على أنه سيتسنى تنفيذ مشروع التخطيط المركزي للموارد بكامل خاصياته الوظيفية ضمن الوقت أو التكلفة المتوقعين، أو جني الفوائد النوعية والكمية التي تمثل العائد الأمثل على الاستثمار.

8 - وذكر المجلس في تقريره الثالث (A/69/158) أنه تبين من المرحلة الأولية لبدء تنفيذ أوموجا - الأساس أدلة على ضرورة أن يُراعى مستقبلاً إدخال التغييرات بصورة أكثر فعالية. وذكر المجلس أيضاً أن حلّ تلك المشاكل سيتطلب جهوداً متضافرة على كامل نطاق المنظمة، ومن ثمّ تحتاج المنظمة إلى وضع خطة نشر يُمكن تحقيقها وتكون ممولة بالكامل وتحظى بتأكيدات من جهات مستقلة وتعكس تنوع الأمم المتحدة وطابعها المعقد.

9 - وذكر المجلس في تقريره الرابع (A/70/158) أنه بغية التقييد بالجدول الزمني الجريء المتعلق بالمجموعتين 3 و 4، قُلصت بعض أنشطة المشروع الأساسية مثل الاختبارات الروتينية وعمليات تحويل البيانات. وذكر المجلس أيضاً أن حالات الضعف في إعداد الموظفين للتأقلم مع التغييرات التي سيدخلها نظام أوموجا، والثغرات في ترتيبات الدعم في مرحلة ما بعد التنفيذ، تطرح مخاطر إضافية أمام استراتيجية التنفيذ، وأن الإدارة لم تضع خطط طوارئ مناسبة للتخفيف من حدة هذه المخاطر المعروفة. وذكر المجلس كذلك أن تحديات جسيمة وُوجهت في عمليات النشر السابقة لنظام أوموجا بسبب نقص جاهزية المنظمة، وأن ثمة احتمالاً كبيراً لأن تبرز مشاكل مماثلة في عام 2015.

- 10 - وأقرّ المجلس في تقريره الخامس (A/71/180) بأن من الشائع مواجهة مشاكل لدى تنفيذ نظم مركزية كبرى لتخطيط الموارد، غير أنه رأى أن القرار الذي اتُخذ بإعطاء الأولوية للتقيد بالجدول الزمني للنشر على ضمان جاهزية المنظمة قد زاد من حجم المشاكل التي صودفت. وأكد المجلس على ضرورة إثبات القدرة على ضبط التكاليف المتزايدة للمشروع، وتحقيق الفوائد المالية والفوائد المتعلقة بتقديم الخدمات التي وُعد بها بغية تقديم بيان جدوى صالح تبرر قيام الدول الأعضاء بالمزيد من الاستثمارات في المشروع.
- 11 - وأكد المجلس في تقريره السادس (A/72/157) على أن من الضروري تقييم إجمالي تكلفة ملكية نظام أوموجا، بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة، واتخاذ خطوات، عند القيام بذلك، لحساب تكاليف التدريب من حيث وقت الموظفين وسفرهم. وأشار المجلس إلى ضرورة تنقيح طريقة حساب تحقيق الفوائد من خلال استعراض بيان الجدوى الأصلي للتأكد من استمرارية صلاحيته وانطباقه. وذكر المجلس أيضاً أن تنفيذ مرحلة أوموجا - الإدماج على الصعيد العالمي، بما يشمل أكثر من 40 000 موظف في 400 موقع، يشكّل إنجازاً هاماً نظراً لتعقيدات المشروع والصعوبة التي اتسمت بها انطلاقته.
- 12 - وأشار المجلس في تقريره السابع (A/73/169) إلى ضرورة تحري المزيد من الدقة في تقدير إجمالي تكلفة الملكية وتحقيق الفوائد. وذكر المجلس، في معرض إشارته إلى نشر نظام أوموجا، أن تنفيذ وحدات التوسعة 2 سيمتد على الأرجح إلى عام 2019، ولاحظ أن تثبيت نظام أوموجا قد يستغرق مزيداً من الوقت بعد نشر الخاصيات الوظيفية. وسلط المجلس الضوء على الشواغل المتعلقة بحلّ مشاكل المستخدمين، وإدارة طلبات التغيير، وتوفير إمكانية الدخول للمستخدمين، وضوابط الفصل بين المهام، وضوابط التطبيقات، وجودة البيانات.
- 13 - وأشار المجلس، في تقريره الثامن (A/74/153)، إلى ضرورة تحسين تخطيط المشاريع ورصدها، وسلط الضوء على خطر عدم إنجاز المشروع بحلول نهاية عام 2019، وشدد على أهمية تحقيق التكامل التام بين التطبيقات وداخل كل منها لكي يتسنى للمشروع تحقيق كامل إمكاناته. وسلط المجلس الضوء على مختلف المخاطر التي تواجه المشروع، وأشار أيضاً إلى ضرورة تعزيز ضوابط التطبيقات في مجال تجهيز مدفوعات البائعين. وبالإضافة إلى ذلك، سلط المجلس الضوء على الشواغل المتعلقة بإجراء تحسينات مستمرة، وإدارة طلبات التغيير، وتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، والحاجة إلى تحري المزيد من الدقة في تقدير إجمالي تكلفة الملكية، والحاجة إلى وضع الصيغة النهائية لخطة التعميم على سبيل الأولوية.
- 14 - ويغطّي هذا التقرير المرحلي حوكمة المشاريع وإدارتها ورصدها؛ ونشر الخاصيات الوظيفية للتوسعة 2 وحالة الخاصيات الوظيفية المنشورة وأداءها التشغيلي؛ وضوابط التطبيقات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، وتجهيز كشوف المرتبات، وتفويض السلطة؛ وتعميم نظام أوموجا؛ وتقدير تكاليف نظام أوموجا وفوائده.

ثانياً - إدارة المشروع وإدارة المخاطر

ألف - حوكمة المشروع

- 15 - طلبت الجمعية العامة في قرارها 262/72 إلى الأمين العام أن يرصد عن كثب الجدول الزمني العام لتنفيذ نظام أوموجا تنفيذاً كاملاً، من خلال تحديد وإدارة المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تهدد تحقيق أهداف المشروع وتنفيذه بشكل كامل. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن ينفذ المشروع طبقاً للجدول الزمني

والميزانية الموافق عليهما، من خلال تخطيط المشاريع وإدارتها بصورة محكمة من أجل كفاءة إنجاز مشروع أوموجا دون مزيد من التأخير.

16 - وكان من المقرر أن تستعرض لجنة الإدارة، التي ترأسها رئيسة ديوان الأمين العام والتي تتألف من موظفين آخرين رفيعي المستوى في الإدارة، حالة تنفيذ المشروع بصورة دورية، وأن تنظر في عمليات إدارة التغيير التي تتطلب توجيهها استراتيجيا، وأن تتأكد من أن الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن المجلس يتم إدماجها بشكل فعال في عمليات الإدارة التنفيذية.

17 - أما اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا، التي ترأسها وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال (المكلفة بالقيام بدور القيم على المشروع) والتي تتألف من مختلف الجهات مالكة العمليات، فكان من المقرر أن تشرف على الإدارة الاستراتيجية والتشغيلية للمشروع على أساس شهري. ويتولى مكتب إدارة مشروع أوموجا المسؤولية عن إدارة المشروع يوماً بيوم.

18 - وقد سلط المجلس الضوء، في تقاريره السابقة، على عدم مشاركة لجنتي الحوكمة بشكل كاف في التقدم المحرز في مشروع أوموجا وفي التغلب على العقبات التي تحول دون إنجازه. وحتى في عام 2019، لاحظ المجلس أن لجنة الإدارة لم تُزوّد بمعلومات مستكملة عن نظام أوموجا إلا في ثلاث مناسبات، كانت في شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر. ولم تجتمع اللجنة التوجيهية، التي كان متوقّعا أن تجتمع شهريا، إلا في مناسبتين في عام 2019، كانتا في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر.

19 - ولاحظ المجلس أيضا أن لجنتي الحوكمة تتوليان المسؤولية عن كفاءة تنفيذ المشروع بفعالية وفي الوقت المناسب. ومن ثم، كان ينبغي أن تُعرض على اللجنتين وأن تُناقش في إطارهما تفاصيل العقبات التي يواجهها فريق المشروع في التقيد بالجدول الزمنية وفي إدارة علاقات الترابط بين أنشطة المشاريع المختلفة ودخل كل منها. ولاحظ المجلس أن مقترح تمديد الجدول الزمني للمشروع إلى ما بعد عام 2019 لم يُناقش في اللجنة التوجيهية ولم يُبلّغ إلى لجنة الإدارة قبل أن يُدرج في التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد.

20 - ولاحظ المجلس قدرا كبيرا من التداخل بين الجدول الزمني لنشر التوسعة 2 (من أيلول/سبتمبر 2018 فصاعدا) والاستعدادات لإصلاحات الأمين العام (المنفذة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2019). وفي ظل هذا السيناريو، كانت هناك حاجة إلى مشاركة نشطة من جانب رؤساء وحدات الأعمال وكبار المديرين عن طريق لجنتي الحوكمة، اللتين كان من المفترض أن تشكلا أيضا منصة مهيكلة للتنسيق بين جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل التعامل مع التحديات المعقّدة والتصدي للمخاطر الناشئة التي تعترض تنفيذ المشروع.

21 - وذكرت الإدارة أنه نظرا للتركيز على الإصلاحات وعلى أعمال اللجنة الخامسة، كان من الصعب تحديد مواعيد لعقد اجتماعات اللجنة التوجيهية، حيث أُغيت هذه الاجتماعات عدة مرات، كما ذكرت أنه جرى إطلاع الأعضاء على آخر المستجدات من خلال تقارير خطية، بالإضافة إلى الإحاطات التي قُدمت إلى لجنة الإدارة. وذكرت الإدارة أيضا أن اللجنة التوجيهية قد أجرت مداولات بشأن بعض العقبات والمسائل الرئيسية المتصلة بمشاريع التوسعة 2. وذكرت الإدارة كذلك أن مشروع التقرير المرحلي قد أُرسِل إلى لجنتي الحوكمة لكي تقوموا باستعراضه والموافقة عليه قبل أن تُقدّم بصيغته النهائية إلى الجمعية العامة.

22 - ولم يُرَوِّد المجلس بأي وثائق عن استعراض مشروع التقرير المرحلي من جانب لجنتي الحوكمة. ولا يزال المجلس يرى أن لجنتي الحوكمة ينبغي أن تؤدي دورا قياديا أكثر استباقية، بالنظر إلى البيئة المعقدة والصعبة التي تكتنف تنفيذ التوسعة 2 لنظام أوموجا واقترب المواعيد المقررة لنشر نظام أوموجا. ويرى المجلس أيضا أن من المهم التقيد بالإجراءات المقررة لإدارة التغيير.

23 - ويكرر المجلس توصيته بأن تشارك لجننا الحوكمة بشكل أوثق وأكثر انتظاما في تنفيذ مشروع أوموجا، ولا سيما في التغييرات اللازمة أثناء نشر المشاريع الفرعية للتوسعة 2 وأثناء جهود التغلب على العقبات التي تعترض التقيد بالجدول الزمنية للمشروع، وذلك حتى يتسنى اتخاذ قرار منسق يُسترشد به في نشر المشروع.

24 - وقبلت الإدارة هذه التوصية وذكرت أنها قيد التنفيذ بالفعل. وذكرت الإدارة كذلك أن اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا قد اجتمعت بالفعل مرتين في عام 2020، في شباط/فبراير ونيسان/أبريل. وستواصل الاجتماع كل ثلاثة أشهر، على النحو الذي تقرره اللجنة التوجيهية.

باء - تخطيط المشروع ورصده

25 - كررت الجمعية العامة، في قراراتها 262/72 و 279/73 و 263/74، تأكيد الحاجة إلى تخطيط المشاريع وإدارتها بصورة محكمة، من أجل كفالة أن يبقى مشروع أوموجا في مساره الصحيح دون مزيد من التعطيل والتأخير. ولاحظ المجلس أن من المهم توافر نظام قوي لتخطيط المشاريع ورصدها، نظرا للبيئة الصعبة، والعمليات المعقدة ذات الصلة، والجدول الزمني الضيق لنشر التوسعة 2.

26 - ولاحظ المجلس أن مكتب إدارة مشروع أوموجا يستعين بأدوات برمجية لإدارة المشاريع من أجل إعداد خطط مستندة إلى الأنشطة وإلى محطات الإنجاز الرئيسية لكل مشروع داخل نظام أوموجا. وذكر المكتب أنه يتبع منهجية الشلال⁽¹⁾ أو المنهجية المرنة⁽²⁾ تبعا لطبيعة المشروع قيد التنفيذ. وذكر المكتب أيضا أنه تم عقد اجتماعات أسبوعية مع كل مدير من مديري المشاريع لرصد التقدم المحرز في التنفيذ، وأنه تم عقد اجتماعات كل أسبوعين مع جميع مديري المشاريع لاستعراض المهام المتعددة الوظائف والاستثناءات والمخاطر والمسائل المتعلقة بالرصد. وأفاد كذلك بأنه كانت هناك موافقة من الجهة مالكة العملية أو ممثلها المكلف على إجراء استعراض جاهزية للاختبار واستعراض الجاهزية التشغيلية قبل بلوغ المشروع مرحلة بدء التشغيل الحي في بيئة الإنتاج الخاصة بنظام أوموجا من أجل كفالة مراقبة الجودة.

27 - وعلق المجلس، في تقريره الثامن (A/74/153)، على مختلف أوجه القصور التي تشوب استخدام أداة إدارة المشاريع، والتي تشمل جملة أمور منها عدم تحديد علاقات الترابط بين مهام المشاريع بالشكل المناسب، وعدم تجسيد أداة التخطيط لعلاقات الترابط بين مراحل التصميم والبناء والاختبار في عملية تطوير البرمجيات، واستمرار عدم تحديد المسار الحرج للمشروع، مما أدى إلى صعوبات في تقدير إجمالي الوقت اللازم للمشاريع.

(1) يُنقَد المشروع على مراحل متتالية يُنقَد كل منها مرة واحدة، هي: التخطيط والتطوير والاختبار.

(2) يُنقَد المشروع في شكل مجموعة متكررة من المهام المتعلقة بمراحل التخطيط والتطوير والاختبار. ويطلق على هذه المنهجية مصطلح "المرنة" لأنها تحاول إنتاج منتج قابل للاستمرار بالحد الأدنى عند نهاية كل مرة من مرات التكرار، دون الانتظار في كل مرة إلى حين إنجاز كامل الخاصية الوظيفية للبرمجيات دفعة واحدة.

28 - وذكرت الإدارة أن مكتب إدارة مشروع أوموجا قد أثنى خطط مشاريع عامي 2019 و 2020 التي تتضمنها أداة إدارة المشاريع على أساس التوصيات الواردة في التقرير الثامن للمجلس. ويظهر بوضوح، في خطط المشروع الموحدة المقدمة لعام 2019، أكثر من 2 000 سطر من المهام الرئيسية والمعالم الرئيسية التي ذُكرت أنها مدرجة في الجداول الزمنية ويجري تتبعها. وتتوفر في خطط المشروع هذه أيضا تواريخ بدء وانتهاء مرجعية، وحقول "حرجة" مشغلة عند استخدام طريقة العرض في برنامج Microsoft Project، وتُحدّد فيها عند الاقتضاء المهام السابقة واللاحقة. وذكرت الإدارة كذلك أن التعقب المفصل لعلاقات الترابط بين فرادى المهام في جميع المشاريع الفرعية سيكون أمرا لا يمكن التعامل معه، وستؤدي إلى تحويل الموارد بعيدا عن تصميم المشاريع الفرعية ونشرها.

29 - ولاحظ المجلس أن خطط المشاريع المنقحة التي قُدمت لعام 2019 تختلف بصورة جوهرية عن خطط المشاريع المقامة سابقا: فقوائم المهام والمعالم الرئيسية كانت مختلفة. ولاحظ المجلس أنه أُدرجت الآن في خطة عام 2020 بعض المهام التي سبق أن أُدرجت في خطة عام 2019، في حين استُبعدت مهام أخرى من كلتا الخطتين لعامي 2019 و 2020. ولم يلاحظ المجلس إجراء أي تعديل رسمي لاستبعاد هذه الأنشطة.

30 - ويدرك المجلس التعقيدات التي ينطوي عليها تخطيط مختلف أجزاء المشروع ووضعها. غير أنه كان من الصعب، في ظل هذا السيناريو، تحديد العقوبات المحددة وأسباب المشاكل التي تواجهها فرادى المشاريع، ويعزى ذلك إلى عدم توافر وثائق واضحة تشير إلى تواريخ خط الأساس المقررة، وعدم تحديد المسار الحرج المتبع لتنفيذ المهام، وعدم إجراء مقارنة بين التواريخ المقررة والتواريخ الفعلية لإنجاز المهام.

31 - ويكرر المجلس توصيته بأن تعد الإدارة خطط مشاريع تحدد بوضوح فرادى المهام، وعلاقات الترابط فيما بينها، ومسارها الحرج، وجداولها الزمنية المفصلة حسب المهمة، وأن تقوم برصدها من أجل المساعدة على إنجاز المشاريع وفقا للجدول الزمني.

32 - وذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد جرت الاستجابة لها جزئيا. وتتضمن خطط المشروع علاقات الترابط البيئية وعناصر المسار الحرج. وسوف يؤدي تحديد فرادى المهام ووضع جدول زمني مفصل إلى عبء إداري يتمثل في التحديث والرصد المستمرين لموارد المشروع التي جرى تعقبها بالفعل باستخدام أداة إدارة الحلول في نظام SAP. وفي عام 2020، جعل فريق أوموجا أيضا الخطط الموسوعة باستخدام برنامج Microsoft Project قابلة للمعاينة من خلال برنامج Project Online، وقام الفريق بتزويد أعضائه بالرخصة اللازمة لمعاينة هذه الخطط في أي وقت وباستخدام أي جهاز، وذلك فضلا عن التحديثات التي أُجريت على المهام والأنشطة والمعالم الرئيسية الرفيعة المستوى.

جيم - نشر التوسعة 2 لنظام أوموجا

33 - أشار الأمين العام في تقريره المرحلي التاسع عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/72/397) إلى الجدول الزمني المقرر لنشر الخاصيات الوظيفية في إطار مرحلة التوسعة 2، وورد في التقرير أن جميع وظائف وعمليات التوسعة 2 تقريبا (باستثناء إدارة سلسلة الإمداد) ستُجَزَّ بِحُلُولِ كانون الأول/ديسمبر 2018. وأشار الأمين العام في تقريره المرحلي العاشر (A/73/389) إلى التقدم المحرز على صعيد الحلول الفردية، وأدرج فيه تنقيحا للجدول الزمني للنشر، ويات من المقرر نشر جميع حلول التوسعة 2 بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019. وأدرج الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر (A/74/478) تنقيحا إضافيا للجدول الزمني للنشر، ويات من المقرر نشر جميع حلول التوسعة 2 بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020.

ولاحظ المجلس أن الجمعية العامة أيدت، في قرارها 263/74، التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التقرير المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/74/7/Add.17)، بما في ذلك التوصية بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام ضمان التنفيذ التام لمشروع أوموجا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

حالة نشر حلول التوسعة 2 لنظام أوموجا

34 - نظر المجلس في تنفيذ الحلول الستة للتوسعة 2 لنظام أوموجا. وتشمل هذه الحلول، التي تنصب على الأنشطة الرئيسية للأمانة العامة والكيانات المرتبطة بها، عمليات متعددة. وقام المجلس بتقييم حالة تنفيذ تلك العمليات، بما في ذلك تغطيتها للكيانات، في كانون الأول/ديسمبر 2019. ويرد أدناه موجز مختصر للحلول والعمليات الرئيسية التي لم يتم بعد تطويرها ونشرها.

التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء

35 - يهدف التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء إلى دعم دورة الحياة الكاملة لإدارة البرامج التي تشمل التخطيط الاستراتيجي، وتخطيط الموارد، وتنفيذ البرامج، وإدارة الأداء. ويتضمن هيكل الحل فيما يتعلق بهذا المشروع ثلاثة تطبيقات، هي: تطبيق الإدارة الاستراتيجية، وتخطيط الأعمال وتوحيدها، وإدارة الحافظة والمشاريع/نظام المشاريع.

36 - وكما ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي التاسع عن مشروع التخطيط المركزي للموارد، بدأ تطوير البرامجيات لتطبيق الإدارة الاستراتيجية وللتطبيق الخاص بتخطيط الأعمال وتوحيدها في عام 2017، ومن المتوقع أن يتم إنجازها بحلول أيار/مايو 2018، ويحل ذلك في وقت مناسب يمكن من اختبار البرامجيات ونشرها المتكاملين بحلول أيلول/سبتمبر 2018. وكرر الأمين العام، في تقريره المرحلي العاشر، التأكيد على أن من المقرر أن يبدأ نشر هذه الخاصية الوظيفية اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2018، وأن المرحلة الأولية لبدء تنفيذها ستركز على التخطيط لميزانية حفظ السلام للفترة 2020/2019، والميزانية العادية لعام 2020، والأنشطة الممولة من التبرعات لعام 2019. وذكر الأمين العام، في تقريره المرحلي الحادي عشر، أن نشرها الجزئي قد أُنجز، خلال عام 2019، فيما يتعلق بميزانية حفظ السلام والميزانية العادية.

37 - وأبلغ المجلس بأن تطبيق الإدارة الاستراتيجية والتطبيق الخاص بتخطيط الأعمال وتوحيدها، قد أعطيت لهما الأولوية على التطبيق الخاص بإدارة الحافظة والمشاريع، نظراً لطابعهما الإلزامي في عملية الميزنة. ولاحظ المجلس أن تطبيق الإدارة الاستراتيجية والتطبيق الخاص بتخطيط الأعمال وتوحيدها قد تم تطويرهما ونشرهما بشكل جزئي خلال عام 2019. وتشمل العمليات التي لم تُنشر بعد العمليات الأساسية المتعلقة بصياغة الميزانية فيما يتصل بالأموال الخارجة عن الميزانية، وتنفيذ البرامج وأدائها، وإدارة المشاريع، والإدارة الاستراتيجية. وكان النشر الأولي للتطبيق الخاص بإدارة الحافظة والمشاريع مقرراً خلال الربع الأول من عام 2019، وقد غُيّر موعده الآن إلى الربع الأخير من عام 2020.

38 - وأجرى المجلس استعراضاً مفصلاً لحالة نشر الخاصية الوظيفية المتعلقة بصياغة الميزانية حتى كانون الأول/ديسمبر 2019. ويرد موجز للاستعراض في الإطار 1 أدناه.

الإطار 1 صياغة الميزانية

كان الغرض من هذه الخاصية الوظيفية هو الاستعاضة عن نظم الميزنة الحالية المشتتة بحلّ متكامل يكون من البداية إلى النهاية ويشمل جميع مصادر التمويل وهي: الميزانيات المقررة (الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام)، والتبرعات، واسترداد التكاليف. وتيسيراً لتخطيط ميزانيات شراء المواد والخدمات، كان من المقرر إدماجها مع المشروع الفرعي للتوسعة 2 المتعلق بإدارة سلسلة الإمداد. وبالمثل، بغية التخطيط لتكاليف الموظفين، وشراء المعدات الرئيسية، واحتياجات الاكتفاء الذاتي في بعثات حفظ السلام، كان من المقرر إدماجها على مستوى البيانات الرئيسية مع المشروع الفرعي للتوسعة 2 المتعلق بإدارة القدرات النظامية.

وقد حددت الوثيقة التقنية التي تضع خطة الخاصية الوظيفية المتعلقة بصياغة الميزانية، التي أُعدت في أيار/مايو 2017، نماذج تخطيط تدعم عملية تخطيط الميزانية، أي هياكل بيانات يمكن للمستخدمين أن يقوموا فيها بإدخال ومراجعة بيانات مفصلة بما فيه الكفاية. وكان من المزمع أن يجري، في إطار كل نموذج من نماذج التخطيط، وضع عناصر الاستثمارات والتقارير والواجهات البيئية والتحويلات والتحسينات ومسارات العمل، من أجل تلبية متطلبات العمل لكل عملية تخطيط من عمليات تخطيط الميزانية. وشمل التخطيط عناصر الاستثمارات والتقارير والواجهات البيئية والتحويلات والتحسينات ومسارات العمل في كل مجال من المجالات (النماذج) التالية: تخطيط الوظائف، وتخطيط المواد والخدمات، وتخطيط الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، وتخطيط التبرعات، وتخطيط استرداد التكاليف، وتخطيط السفر، والتخطيط الموجز. ولاحظ المجلس، من خطط العمل لعام 2019، أنه لم يجر إلا في كانون الأول/ديسمبر 2019 وضع ونشر جميع عناصر الاستثمارات والتقارير والواجهات البيئية والتحويلات والتحسينات ومسارات العمل التي كان من المزمع تغطيتها في إطار الخاصية الوظيفية المتعلقة بصياغة الميزانية. ولوحظت ثغرات في نماذج التخطيط المتعلقة بتخطيط الوظائف، وتخطيط المواد والخدمات، وتخطيط الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة.

ومنذ أن جرى نشر ما يتعلق بقائمة الأعمال الرئيسية، من عناصر الاستثمارات والتقارير والواجهات البيئية والتحويلات والتحسينات ومسارات العمل، في كيانات الميزانية العادية لفترة الميزانية 2020 وفي كيانات حفظ السلام لفترة الميزانية 2020-2021، واصلت الإدارة استخدام مجموعة محدودة من كشوف التكاليف الحالية لفترات الميزانية المذكورة.

39 - وذكرت الإدارة أن عدد عناصر الاستثمارات والتقارير والواجهات البيئية والتحويلات والتحسينات ومسارات العمل يمثل قائمة إرشادية ولا ينبغي تفسيره على أنه قائمة معتمدة للعناصر التي سيتم نشرها. وذكرت، إضافة إلى ذلك، أن عناصر الاستثمارات والتقارير والواجهات البيئية والتحويلات والتحسينات ومسارات العمل لا تتساوى جميعها في درجة التعقيد أو الأهمية، وأنها تمثل قائمة رغبات لا قائمة متطلبات جرى تحديدها مسبقاً في أي من وثائق النطاق الأولي لمشروع نظام أوموجا. وعلى سبيل المثال، يتعين في استرداد التكاليف استخدام استمارات قياسية تم نشرها بالفعل ولا يتطلب ذلك وضع نموذج واستمارات تخطيط خاصة به في التطبيق الخاص بتخطيط الأعمال وتوحيدها. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت بالفعل في عام 2020 الخاصية الوظيفية الأساسية المتعلقة بالسفر. وأكدت الإدارة أيضاً أن عناصر الاستثمارات والتقارير والواجهات البيئية والتحويلات والتحسينات ومسارات العمل التي تم نشرها بالفعل تشكل الخاصية الوظيفية

الأساسية وأنه لا توجد نية لزيادة تكييفها. وسيجري النظر في دمجها مع المشاريع الفرعية الأخرى، مثل إدارة القدرات النظامية وإدارة سلسلة الإمداد، بعد تثبيت تلك الخاصيات الوظيفية.

40 - وأحاط المجلس علما برد الإدارة. ولاحظ المجلس أيضا أن قائمة تتضمن 42 عنصرا منشورا من عناصر الاستثمارات والتقارير والواجهات البيئية والتحويلات والتحسينات ومسارات العمل قُدمت خلال عملية مراجعة الحسابات، تبين أن 30 منها فقط متاحة في أداة تخطيط الأعمال وتوحيدها. ولم يُقدّم للمجلس أي تقييم رسمي موثق يحدد تصنيف تلك العناصر من حيث درجة التعقيد أو الأهمية أو المجهود التطويري.

41 - كما لاحظ المجلس أن وثيقة الخطة التي أُعدت في عام 2017 وثقت متطلبات العمل، التي سُردت أيضا بالتفصيل في خطة العمل لعام 2019، لكنه لاحظ أنه لم تُنشر في عام 2019 سوى العناصر الأساسية المعتمدة المتعلقة بالأعمال. ويرى المجلس أن النظر في هذه المتطلبات، في هذه المرحلة المتأخرة من المشروع، باعتبارها قائمة رغبات يدل على الغموض الذي يلف متطلبات العمل الفعلية وما يتبعها من تصميم وتطوير ونشر حلول لتلبيتها.

42 - وبالنظر إلى تقديرات الجهود التي تستلزمها أنشطة البناء والاختبار والنشر فيما يتعلق بالعمل المتبقي، يرى المجلس أن هناك خطرا يتمثل في احتمال ألا يُنجز، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرُ الخاصية الوظيفية الأساسية في إطار صياغة الميزانية. ويرى المجلس أيضا أن شرطا أساسيا لتحقيق الفوائد بالكامل هو إدماج التطبيق الخاص بتخطيط الأعمال وتوحيدها مع تطبيق الإدارة الاستراتيجية والتطبيق الخاص بإدارة الحافظة والمشاريع، وإدماج التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء مع المشروع الفرعي المتعلق بإدارة القدرات النظامية والمشروع الفرعي المتعلق بإدارة سلسلة الإمداد. ومن ثم، ينبغي توثيق الخاصية الوظيفية المتبقية في نطاق حل صياغة الميزانية توثيقا واضحا حتى يكون بالإمكان استخدام التطبيق الخاص بتخطيط الأعمال وتوحيدها كأداة متكاملة لتخطيط الميزانية، بدلا من الترتيبات المتباينة التي لا تزال تُستخدم.

إدارة سلسلة الإمداد

43 - يهدف مشروع إدارة سلسلة الإمداد إلى توفير حل متكامل للتخطيط ولتلبية طلب المنظمة على السلع والخدمات. ويهدف هذا الحل أيضا إلى تغطية أربعة مجالات وظيفية واسعة هي: تخطيط الطلب، وتخطيط شبكة الإمداد، وتخطيط النقل وإدارته، والقدرة على التتبع والتعقب، وتجري إدارة هذه المجالات وتنفيذها في إطار مسارين لمشروعين فرعيين. وشمل هيكل الحل فيما يتعلق بمجالي تخطيط النقل وإدارته والقدرة على التتبع والتعقب منتجين من منتجات SAP (إدارة النقل وإدارة المناسبات). وقدمت شركة SAP خدمة اشتراك قائمة على الحوسبة السحابية، تدعى التخطيط المتكامل للأعمال، من أجل تلبية احتياجات المشاريع الفرعية المتعلقة بتخطيط الطلب وتخطيط شبكة الإمداد.

44 - ولاحظ المجلس أنه بعد النشر الأولي في كانون الثاني/يناير 2019، وفي إطار الإصدار 2 من منتج إدارة النقل، تواصل تطوير منتجي إدارة النقل وإدارة المناسبات ونشرهما بحلول نهاية عام 2019. وانطوى الإصدار 2 على توسيع نطاق التغطية المشمولة بالحل إلى 37 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، حيث وفر التغطية المشمولة بحل إدارة النقل لجميع المنتجات التي اشترتها المنظمة، وخاصيات وظيفية إضافية لدعم عمليات النقل. ووضعت الصيغة النهائية لعقد التخطيط المتكامل للأعمال في أيلول/

سبتمبر 2019، ومن المقرر أن يبدأ النشر اعتباراً من الربع الثالث من عام 2020. ومن العمليات التي لم تنشر بعد العمليات الأساسية المتعلقة بتخطيط الطلب وتخطيط شبكات الإمداد.

45 - ولاحظ المجلس أنه يمكن توسيع نطاق الخاصية الوظيفية لعمليات إدارة النقل وعمليات التتبع والتعقب ليشمل كيانات أخرى، رهنا بتحديد حالات الاستخدام المناسبة. ولاحظ المجلس أيضاً أنه بالنظر إلى ما يتعين القيام به من إثراء كبير للبيانات وتحويل لأساليب العمل كي يتم بنجاح تنفيذ الخاصيتين الوظيفيتين المتعلقةتين بتخطيط الطلب وتخطيط شبكة الإمداد، فإن النشر الكامل لهاتين الخاصيتين الوظيفيتين واعتمادهما على النحو الصحيح من المرجح إنجازه بعد كانون الأول/ديسمبر 2020 بفترة طويلة.

الشركاء المنفذون

46 - من المقرر أن يشمل هذا المشروع الفرعي دورة حياة الاستعانة بالشركاء المنفذين وأن يعزز التفاعل مع الجهات المتلقية للمنح، وذلك عن طريق تزويدها ببوابة وأدوات تتيح لها طلب الأموال من الأمانة العامة، وتسجيل التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع، وتقديم تفاصيل عن الأداء. وشمل هيكل الحل فيما يتعلق بهذا المشروع منتجاً من منتجات SAP، وهو: إدارة الجهات المانحة، الذي يتيح إدارة دورة حياة الشركاء المنفذين.

47 - ولاحظ المجلس أن منتج إدارة الجهات المانحة تم تطويره ونشره بشكل جزئي خلال عام 2019. ومن العمليات التي لم تنشر بعد تعهد وتصنيف ملفات الجهات المتلقية للمنح، وفرز وتسجيل مقدمي الطلبات، وتقييم قدرة مقدمي الطلبات، وتقييم الجهات المتلقية للمنح ورصد أدائها، وإدخال التحسينات على عملية إغلاق الاتفاقات مع الجهات المتلقية للمنح. وذكرت الإدارة أنه تم تحقيق الهدف المتمثل في نشر الخاصية الوظيفية في عملية النشر الأولى كمنتج قابل للاستمرار بالحد الأدنى، وأن عمليات النشر اللاحقة ستلبي الاحتياجات المتبقية، بالنظر إلى أن المنظمة تسعى إلى إدخال تلك التغييرات بشكل تدريجي. وأضافت كذلك أن جميع العمليات قد تم نشرها بمستويات متفاوتة من النضج، حسب المتطلبات المقدمة والخصائص التي يوفرها الحل الموحد كمنتج أساسي. ويتمشى هذا النهج أيضاً مع توصيات نظام SAP فيما يتعلق بالتنفيذ التدريجي لمنتج إدارة العلاقات مع العملاء بالتزامن مع نشر تجريبي، مما يتيح الفرصة لتثبيت المنتج وإجراء التحسين المستمر عليه بناء على التعليقات الواردة من المستخدمين.

48 - وأجرى المجلس استعراضاً مفصلاً لحالة نشر المشروع الفرعي المتعلق بالشركاء المنفذين حتى كانون الأول/ديسمبر 2019. ويرد موجز للاستعراض في الإطار 2 أدناه.

الإطار 2 الشركاء المنفذون
<p>كان الغرض من هذا المشروع الفرعي هو تقييم مدى ملاءمة الشركاء المنفذين، واختيارهم، وإدارة عملهم وتقييمه. وكان المقصود إدماجه مع التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء من أجل ربط برامج الجهات المانحة بالاستراتيجية الرفيعة المستوى لكيانات الأمانة العامة وإدارة الأداء من أجل تحقيق الربط بعمليات التقييم والرصد الخاصة ببرامج الجهات المانحة.</p> <p>وانطوت وثيقة تصميم المخطط لهذا المشروع الفرعي على تعريف للخصائص الوظيفية المفصلة المعدة للنشر في إطار المشروع الفرعي. وكانت حالة النشر لكل خاصية وظيفية على النحو التالي:</p>

حالة النشر (كانون الأول/ديسمبر 2019)	الخاصية الوظيفية
تم نشرها	إنشاء برنامج الجهة المانحة
لم تنشر	تحديد الجهات المحتملة المتلقية للمنح
لم تنشر	الفرز والتسجيل
تم نشرها	استلام الطلبات
لم تنشر	تقييم الطلبات واختيار الجهة المتلقية للمنح
تم نشرها	المفاوضات مع الجهة المختارة المتلقية للمنح
تم نشرها	توقيع اتفاق الجهة المانحة
تم نشرها	الميزانية لاتفاق الجهة المانحة
تم نشرها	التصديق على الأموال
تم نشرها جزئياً	إدارة دورة حياة الاتفاق
تم نشرها جزئياً	إغلاق اتفاق الجهة المانحة

ولاحظ المجلس أن بعض كيانات الأمانة العامة التي تمّول بشكل كبير من موارد خارجية عن الميزانية تواصل استخدام تطبيقاتها القديمة، مع القيام في الوقت نفسه بإدخال البيانات في تطبيق إدارة الجهات المانحة لأغراض التصديق على الأموال وسداد المدفوعات والإبلاغ عن المصروفات. واعترف مشروع أوموجا أيضاً بضرورة هذا الترتيب الانتقالي من أجل إنشاء آلية لتبادل البيانات بين النظم القديمة وإدارة الجهات المانحة، ريثما تُلبى الاحتياجات المحددة.

49 - ولاحظ المجلس أنه لم يتم بعد نشر الخاصيات الوظيفية، بما فيها تلك المتعلقة بتحديد الجهات المتلقية للمنح وتقييمها واختيارها، وتحديد الأطر المنطقية المرنة للمشروع التي تعكس البنود المفصلة للاتفاق، ومراجعة الحسابات والتفتيش، واسترداد النفقات غير المقبولة من الجهات المتلقية للمنح. ولاحظ المجلس أيضاً أنه لم يتم بعد إدماج المشروع الفرعي المتعلق بالشركاء المنفذين مع التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء.

50 - وذكرت الإدارة أنه من المقرر إنجاز الخاصية الوظيفية الأساسية بأكملها بحلول نهاية عام 2020. وذكرت كذلك أن عملية استرداد الأموال قد تم نشرها بالفعل، وأن إدارة الحملة الخاصة بتحديد الجهات المحتملة المتلقية للمنح ليست شرطاً يتعين على الأمانة العامة استيفاءه؛ بل إن المواقع الشبكية الخاصة بالكيانات، التي يتم من خلالها الإعلان عن الدعوة إلى تقديم المقترحات، توجه بالأحرى الشركاء المنفذين إلى التطبيق المتعلق بإدارة الشركاء المنفذين، حيث يمكنهم الدخول وتقديم الطلبات ومتابعة المطالبات. وذكرت الإدارة أيضاً أن إدارة الجهات المانحة ليست مصممة لتكون أداة لإدارة المشاريع. وتشكل الأطر المنطقية المرنة للمشروع والإدماج مع التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء جزءاً من المتطلبات المتكاملة المتعلقة بالتحسينات المستمرة.

51 - ولاحظ المجلس أن إدارة الحملة هي من متطلبات العمل التي سبق تحديدها والتي تم توثيقها رسمياً ولكنها لم تعد من متطلبات العمل. ولم يتم رسمياً توثيق عملية تقليص إدارة الحملة الخاصة بتحديد الجهات المحتملة المتلقية للمنح. ولاحظ المجلس أيضاً أنه لم يتم بعد نشر عملية استرداد المبالغ من الشركاء المنفذين. وهذه العملية تختلف عن عملية استرداد الأموال التي تم نشرها.

52 - ويرى المجلس أنه بالنظر إلى الجهود المبذولة في أنشطة البناء والاختبار والنشر فيما يتعلق بالعمل المتبقي، هناك خطر جوهري يتمثل في احتمال عدم تحقيق نشر الخاصية الوظيفية الأساسية في إطار هذا المشروع الفرعي بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020. وعلاوة على ذلك، ينبغي توثيق الخاصيات الوظيفية المتبقية للمشروع الفرعي المتعلق بالشركاء المنفذين توثيقاً واضحاً لإتاحة استخدام إدارة الجهات المانحة في نهاية المطاف كحل مؤسسي متكامل لإدارة المنح.

جمع الأموال والعلاقات مع الجهات المانحة

53 - كان الغرض من هذا المشروع الفرعي هو توفير نظرة شاملة عن جهود تعبئة الموارد على نطاق المنظمة، وتعزيز عملية التخطيط للتنفيذ عن طريق تقديم توقعات أفضل عن الأموال والتدفقات النقدية وعن طريق رصد مسار الإيرادات المتوقع تدفقها. وتمثلت الخاصية الوظيفية في جمع المعلومات المتعلقة بمجالات اهتمام الجهات المانحة (المجالات المواضيعية والجغرافية على حد سواء)، والاتجاه التاريخي لمبالغ التبرعات، وأنواع التبرعات، وهي معلومات ستستخدم كلها لتحسين التنبؤ بالتبرعات التي يمكن أن ترد في المستقبل ولمساعدة موظفي تعبئة الموارد على تحليل الجهود المبذولة لتعبئة الموارد وتحديد أولوياتها.

54 - وشمل هيكل الحل فيما يتعلق بهذا المشروع وحدة لإدارة العلاقة مع العملاء تستند إلى برامج سيبل⁽³⁾. وكان من المزمع إدماج المشروع الفرعي مع المشروع الفرعي المتعلق بالتخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء من أجل الربط مع الاستراتيجيات الرفيعة المستوى المتعلقة بتعبئة الموارد، ومع الوحدة الحالية لإدارة المنح في نظام أوموجا، ومع وحدة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في نظام أوموجا بهدف استخراج البيانات المتعلقة باستخدام تبرعات الجهات المانحة وتقديم التقارير إلى هذه الجهات.

55 - ولاحظ المجلس أنه تم تطوير الحل ونشره بشكل جزئي في أيلول/سبتمبر 2018. ومع ذلك، لم يتم إجراء أي عمليات نشر أخرى خلال عام 2019 بسبب انخفاض اعتماد عملية النشر السابق من جانب المستخدمين. ولاحظ المجلس أيضاً ما يلي:

(أ) لم يتم تحديد الجهات المالكة للعمليات التي كان من المقرر تغطيتها في إطار هذا المشروع الفرعي. وذكرت الإدارة أن المراقب المالي لطالما كان الجهة المالكة للعملية فيما يتعلق بمشروع جمع الأموال.

(ب) لم يتم إعداد وثيقة تصميم المخطط فيما يتعلق بالخاصية الوظيفية العامة التي سيتم نشرها في إطار هذا المشروع الفرعي. ولم يتم إعداد سوى وثيقة المواصفات الوظيفية، التي تقتصر على نطاق الخاصية الوظيفية التي تم نشرها في إطار الإصدار 1.

(3) سيبل هي شركة تقدم الحلول البرمجية.

(ج) كان يتعين على الكيانات المستخدمة أن توقع عند نشر الإصدار 1 على جاهزيتها لأداء العمل وللاستخدام. ومع ذلك، لم يوقع على ذلك أثناء عملية النشر سوى ممثلي مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية، وليس ممثلي الكيانات المستخدمة السبعة⁽⁴⁾ التي نُشر فيها الإصدار 1.

(د) كان من المزمع تشكيل فريق عامل خلال عام 2020 لتحديد متطلبات العمل، على أن يتم بعد ذلك إعداد خطة عمل.

56 - ومن العمليات التي لم تنتشر بعد العمليات الأساسية المتعلقة بإعداد وإطلاق نداءات للجهات المانحة، وصياغة وتوقيع الاتفاقات مع الجهات المانحة.

57 - وذكرت الإدارة أن نسبة اعتماد المستخدمين للإصدار 1 من هذا المشروع الفرعي في أيلول/سبتمبر 2018 كانت منخفضة، وأنه جرى نتيجة لذلك تعليق أعمال التطوير والنشر الأخرى ريثما يتم تحديد خطة/استراتيجية لتعبئة الموارد على نطاق المنظمة، وتحديد جهة مالكة مناسبة للعملية. وذكرت الإدارة أيضاً أنها تعترض حل المسائل المتعلقة بعدم وجود استراتيجية عالمية لتعبئة الموارد، وعدم القيام بعد بتحديد خط أعمال مناسب خلال عام 2020، وأن من المقرر تنفيذ النشر في الربع الأخير من عام 2020. وعلاوة على ذلك، لطالما كان المراقب المالي دائماً هو مالك العملية في مشروع جمع الأموال، حسبما كررت لجنة الإدارة التأكيد عليه. وقد أنشئ فريق أعمال موسع من أجل عملية نشر المرحلة 1، يضم ممثلين عن مختلف الكيانات التي تضطلع بأنشطة لجمع الأموال، وتقتصر عملية أوموجا الموحدة لجميع المشاريع على توقيع الجهة المالكة للعملية خلال استعراض الجاهزية التشغيلية.

58 - ولاحظ المجلس أيضاً ما يلي:

(أ) لم تقدّم أي وثائق تبين قيام لجنة الإدارة بتعيين جهة مالكة للعملية فيما يتعلق بجمع الأموال والعلاقات مع الجهات المانحة، رغم أن الإدارة أكدت أن المراقب المالي لطالما كان هو الجهة المالكة للعملية فيما يتعلق بمشروع جمع الأموال. وعلاوة على ذلك، ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد أن عدم توافر خط أعمال ملائم ومخصص قد يؤدي، في جملة عوامل أخرى، إلى تأخير نشر الحل لدى كيانات الأمانة العامة.

(ب) قد يكون عدم المشاركة الكافية مع كيانات المستخدم النهائي سبباً هاماً في تدني نسبة الاعتماد من جانب المستخدمين. وذكر الأمين العام أيضاً في تقريره المرحلي الحادي عشر، أن هناك جهوداً إضافية يتم تخطيطها، وينبغي أن تحظى بالأولوية من أجل تعزيز مشاركة الجهات المعنية بسير العمل واعتماد المستخدمين لها لكفالة نشر هذا الحل بنجاح؛

(ج) جرى تبسيط الإصدار 1 من هذا المشروع الفرعي لخفض مدى التعقيد المتصل بإدارة التغيير، وذلك في غياب استراتيجية على نطاق الأمانة العامة لتعبئة الموارد أو للعلاقات مع الجهات المانحة. ولذلك، فإن الحل في شكله الحالي قد لا ينطوي على قيمة كافية من ناحية أداء العمل بالنسبة لكيانات المستخدم النهائي.

(4) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

59 - وبالنظر إلى المسائل المتعلقة التي يتعين حلها من أجل استئناف أعمال التطوير والنشر في إطار هذا المشروع الفرعي، هناك خطر جوهري يتمثل في أن نشر الخاصية الوظيفية بشكل عام على النحو المتوخى أصلاً قد لا يتحقق بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020. وعلاوة على ذلك، يرى المجلس أيضاً أن تعزيز المشاركة مع الكيانات المستخدمة الممثلة التي تضطلع بجمع الأموال وإدارة العلاقات مع الجهات المانحة سيكون مفيداً لتحديد خطة لتعبئة الموارد على نطاق المنظمة وزيادة نسبة الاعتماد من جانب المستخدمين.

إدارة القدرات النظامية

60 - يشمل هذا المشروع عمليات تتيح تحديد احتياجات الوحدات من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في شكل وثائق تخطيط لبيان احتياجات الوحدات يعدها المخططون من العسكريين وقوات الشرطة؛ وإعداد مذكرات التفاهم بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة؛ والاضطلاع بعمليات المعاينة عند الوصول والتحقق الروتيني من المعدات المملوكة للوحدات؛ وإعداد التقارير عن قوام القوات؛ وحساب وتجهيز المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات وسداد تكاليف القوات؛ وصرف المدفوعات. وشمل هيكل الحل فيما يتعلق بهذا المشروع تطوير وحدات جديدة قائمة على برامج سبيل، سيحل ثلاث منها محل كل من النظام الحالي لإدارة مطالبات الحكومات وقاعدتين من قواعد البيانات القائمة على برنامج مايكروسوفت أكسس.

61 - وبحلول نهاية عام 2018، تم نشر الوحدة الجديدة التي تتيح إعداد النماذج المعيارية للمرفقات وبيان احتياجات الوحدات وإجراء التحسينات على وحدات تقارير التفتيش والتحقق المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات. ولاحظ المجلس أن الودعتين الجديدتين (وحدة مذكرة التفاهم ووحدة الحساب والمطالبات) اللتين ستحلان محل نظام إدارة مطالبات الحكومات القديم تم نشرهما في آب/أغسطس 2019. ومن المقرر القيام بحلول الربع الأخير من عام 2020 بإنجاز العمل المتعلق بالتطوير والنشر للاستعاضة عن قاعدتي البيانات القائمتين على برنامج مايكروسوفت أكسس، وهما الإبلاغ عن قوام القوات وحسابات مدفوعات الأفراد، وذلك بعد تنفيذ توصيات الفريق العامل لعام 2020 المعني بالمعدات المملوكة للوحدات في الربع الثالث.

إدارة المؤتمرات والمناسبات

62 - يغطي هذا المشروع دورة حياة المؤتمرات والمناسبات، بدءاً من التخطيط ووصولاً إلى التنفيذ والتقييم في مرحلة ما بعد التنفيذ، بما في ذلك المؤتمرات والاجتماعات المدرجة وغير المدرجة في جدول الاجتماعات، والمؤتمرات والاجتماعات التي تُعقد في مواقع خارجية، والمناسبات الخاصة. ويهدف المشروع إلى توفير نهج مؤسسي شامل يكون مقترناً بعمليات موحدة. وشمل هيكل الحل فيما يتعلق بهذا المشروع برامج مفتوحة المصدر (Indico) لإدارة المشاركين ونظامين قديمين استحدثتهما وتتعهدهما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وهما نظام gMeets (لإدارة الاجتماعات) ونظام gDoc (لوثائق الاجتماعات).

63 - وأبلغ المجلس بأن هذين التطبيقين للبرامج الحاسوبية كانا مستخدمين بالفعل في بعض كيانات الأمانة العامة. وكان من المقرر نشر التطبيقين بشكل كامل في جميع الكيانات بحلول عام 2019. ومع ذلك، ونظراً للتأخر في العمل الجاري لترقية نظام Indico ونظام gDoc خلال عام 2019، تم تغيير موعد النشر الكامل إلى نهاية عام 2020.

- 64 - ولاحظ المجلس أن معظم العمليات هي قيد التنفيذ، وأن هناك عددا قليلا من العمليات التي لم تبدأ بعد. وبالإضافة إلى ذلك، اقتصرَت عملية النشر حتى الآن على عدد قليل من الكيانات.
- 65 - وذكرت الإدارة أن جميع عمليات إدارة المؤتمرات والمناسبات أنجزت وفقا للحلول التي قدمها نظام Indico؛ وأن تلك المنتجات تغطي النطاق الكامل لعمليات إدارة المؤتمرات والمناسبات. ولاحظ المجلس أن متطلبات العمل اللازمة لتنفيذ هذه العمليات قد استوفيت من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات القائمة بذاتها، حتى قبل بدء مشروع أوموجا. وتم تحديد كل من أنظمة Indico و gMeets و gDoc رسميا بوصفها تطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي ستتفقد تلك العمليات كجزء من البرامجيات المركزية، وذلك من خلال الإدماج المناسب. ولم يُدمج أي من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الثلاث في نظام أوموجا. والواقع أنه كان من المقرر، علاوة على ذلك، إدماج نظام Indico ونظام gDoc بعد ترقية كل منهما، وهو ما كان مقررا إنجازه بنهاية عام 2020.

علاقات الربط القائمة بين الحلول وداخل كل منها

- 66 - لاحظ المجلس أن الخاصيات الوظيفية للحلول الستة تتطوي على علاقات ربط فيما بينها وداخل كل منها. وفيما يلي بعض علاقات الربط المهمة وحالتها الراهنة:

(أ) فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء، من الضروري إدماج مجموعة التطبيقات المتمثلة في تطبيق الإدارة الاستراتيجية، وتخطيط الأعمال وتوحيدها، وإدارة الحافظة والمشاريع، ونظام أوموجا الحالي. ولاحظ المجلس أنه لا يمكن الإدماج التام لجميع العناصر الثلاثة للتخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء إلا بعد نشر إدارة الحافظة والمشاريع. ولاحظ المجلس أيضا أنه لم يتم بعد نشر العملية اللازمة لإدماج التطبيق المتعلق بتخطيط الأعمال وتوحيدها مع العنصر المؤسسي الأساسي الحالي للأموال الخارجة عن الميزانية. وعلاوة على ذلك، قد يتم إدماج الخاصية الوظيفية لهذا المشروع المتعلقة بصياغة الميزانية مع المشاريع الفرعية الأخرى للتوسعة 2 لنظام أوموجا، وهي: تخطيط الطلب والتنبؤ به في إطار إدارة سلسلة الإمداد، وإدارة القدرات النظامية، وجمع الأموال وإدارة العلاقات مع الجهات المانحة، والمشروع الفرعي المتعلق بالشركاء المنفذين. ولكن علاقات الربط تلك لم يتم إنشاؤها بعد. وتم نشر لوحات متابعة لأغراض العرض البصري للبيانات المجمعة المتعلقة بالبرامج ورصد النتائج الشاملة للكيانات من تطبيق الإدارة الاستراتيجية، في حين لم يتم بعد نشر تلك المتعلقة بإدارة الحافظة والمشاريع؛

(ب) فيما يتعلق بإدارة سلسلة الإمداد، كان من المقرر إدماج إدارة النقل وإدارة المناسبات والتخطيط المتكامل للأعمال مع نظام أوموجا الحالي. ولاحظ المجلس أنه تم إدماج إدارة النقل وإدارة المناسبات مع العنصر المؤسسي الأساسي الحالي لنظام أوموجا. ومن المقرر أن يتم من خلال التخطيط المتكامل للأعمال تنفيذ خاصية المشروع الوظيفية المتعلقة بتخطيط الطلب. وأشار المجلس إلى أن المشروع أبلغ عن إنجاز المحطتين الأوليين من المرحلة الأولى من التنفيذ بحلول نهاية عام 2019. وقد يتم إدماج التخطيط المتكامل للأعمال أيضا مع التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء، وذلك بهدف ربط تخطيط الطلب الطويل الأجل بالميزنة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا بعد نشر التخطيط المتكامل للأعمال؛

(ج) فيما يتعلق بالشركاء المنفذين، من الضروري إدماج إدارة الجهات المانحة مع نظام أوموجا الحالي، وقد تحقّق ذلك بهدف توليد عمليات تخصيص الأموال لتنفيذ الميزانية، والتصديق على صرف الأموال قبل الإفراج عن السلف، وتسديد المدفوعات للجهات المتلقية للمنح والإبلاغ عن النفقات. ويتوخى الحلّ الذي يقدمه المشروع أيضا إقامة علاقات ربط مع التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء من أجل ربط برامج الجهات المانحة بالاستراتيجية الرفيعة المستوى لكيانات الأمانة العامة وإدارة الأداء من أجل تحقيق الربط بعمليات التقييم والرصد الخاصة ببرامج الجهات المانحة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بعد نشر الخاصيات الوظيفية الفردية؛

(د) فيما يتعلق بجمع الأموال والعلاقات مع الجهات المانحة، من الضروري إدماج الحل القائم على برامج سبيل مع نظام أوموجا الحالي. ولاحظ المجلس أنه تم تحقيق الإدماج فيما يتعلق بتبادل البيانات المرجعية عن الجهات المانحة والموظفين. ومن ناحية أخرى، لم يتم بعد تحقيق الإدماج لأغراض إيجاد المنح عند توقيع الاتفاقات. ومن المتوقع أيضا أن يتم ربط المشروع بالمكوّن الخاص بالتخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء، وذلك بهدف ربط الاستراتيجية الرفيعة المستوى لكيان الأمانة العامة ببرامج الجهة المانحة، وربطها بإدارة الأداء بهدف تحقيق الربط بين تقييم ورصد برامج الجهات المانحة وبين وحدة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في نظام أوموجا بهدف استخراج البيانات المتعلقة باستخدام تبرعات الجهات المانحة وتقديم التقارير إلى هذه الجهات، وهي أمور لم تنجز بعد؛

(هـ) فيما يتعلق بإدارة القدرات النظامية، كان من المهم إدماج هذا المكوّن مع مختلف الوحدات القائمة على برامج سبيل مع نظام أوموجا. ولم يتم بعد نشر وحدتين من الوحدات القائمة على برامج سبيل، ويجري إنجازهما في إطار خطة العمل لعام 2020. ولاحظ المجلس أنه تم إدماج برامج سبيل مع العنصر المؤسسي الأساسي لنظام أوموجا. وتم في الربع الثالث من عام 2019 تسديد الدفعة الفصلية الأولى عن طريق الواجهات البيئية الخارجية التي تم تطويرها بين برامج سبيل ونظام أوموجا. ولم يتحقق بعد الإدماج مع إدارة سلسلة الإمداد؛

(و) فيما يتعلق بإدارة المؤتمرات والمناسبات، لم يتم نشر الواجهة البيئية المطلوبة بين نظام Indico ونظام أوموجا، ولم تبدأ أعمال تطوير تلك الواجهة. ولم تبدأ إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أعمال إدماج الخاصية الوظيفية المتعلقة باسترداد التكاليف من أجل استخدام نظامي gMeets و gDoc مع نظام أوموجا. وذكرت الإدارة أن إدماج نظام أوموجا مع نظام Indico ونظام gMeets ونظام gDoc سيعتبر جزءا من برنامج التحسين المستمر لعام 2021. وتعدّ حاليا حلقات عمل يجري فيها تحديد جميع الواجهات البيئية المحتملة وترتيبها من حيث الأولوية لخطة العمل لعام 2021.

67 - وذكرت الإدارة أن تنفيذ التوسعة 2 لنظام أوموجا قد نقل المنظمة إلى مجالات لا تندرج تقليديا في نطاق التخطيط المركزي للموارد، ولا سيما في إطار بيئة القطاع العام. ولذلك، قد لا تكون إمكانيات الاستفادة من المزيد من إمكانات الإدماج واضحة إلا بعد أن يتم بناء الحلول نفسها ونشرها. وستواصل الإدارة بالتأكد تحقيق هذا الإدماج حيثما كان ذلك ممكنا وفعالا من حيث التكلفة، ولكن ذلك لم يكن قط جزءا من النطاق الأصلي، ولذلك لا يمكن النظر فيه إلا على أساس توافر الموارد اللازمة للتصميم والإنجاز.

68 - ولاحظ المجلس أن وثائق مخططات الأعمال لكل مشروع فرعي من مشاريع التوسعة 2 لنظام أوموجا والتقارير المرحلي التاسع للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد تنص بوضوح على أن

الفوائد الكاملة لتنفيذ نظام أوموجا لن تتحقق إلا بتحقيق الإدماج في جميع المشاريع الفرعية للتوسعة 2 لنظام أوموجا. بل إن التقرير المرحلي التاسع تضمن، علاوة على ذلك، إشارات محددة إلى ضرورة تزامن عمليات نشر مختلف المشاريع الفرعية للتوسعة 2 لنظام أوموجا، من أجل الاستفادة من فوائد الإدماج المتوخى. ولذلك، يرى المجلس أنه بهدف تحقيق الفوائد المثلى لمشروع أوموجا، ولا سيما التوسعة 2 لنظام أوموجا، يتعين إنجاز جميع الخاصيات الوظيفية وإقامة الروابط بينها وداخل كل منها.

دال - إدارة المخاطر

المخاطر التي تعترض الإنجاز نتيجة للحالة الراهنة للمشروع

69 - في سياق الحالة الراهنة لنشر التوسعة 2 لنظام أوموجا، لاحظ المجلس مرة أخرى أن الحل الذي جرى نشره في إطار مشاريع التوسعة 2 لنظام أوموجا سيحتاج في المراحل المقبلة إلى بضعة مرات إضافية من تكرار مراحل تصميم البرمجيات وبنائها واختبارها من أجل تحقيق الخاصيات الوظيفية الكاملة المتوخاة منها. ووفقا لما ورد في تعليق المجلس في تقريره الثامن، فإن بعض الأنشطة المهمة التي لم تنفذ بعد هي كما يلي:

(أ) تغطية أساليب العمل غير المنشورة حاليا على الإطلاق؛

(ب) تغطية التطبيقات التي لا تتضمن الخاصيات الوظيفية المتوخاة؛

(ج) إدماج فرادى التطبيقات وفقا لما يتبين من ضرورات من أجل تعزيز الأداء وتحقيق الفوائد المثلى من النظام المركزي لتخطيط الموارد؛

(د) تحقيق التوحيد في الكيانات التي لم تنتشر فيها الحلول بعد، إلى جانب تلبية الاحتياجات الفردية قبل نشر هذه الحلول.

70 - ولاحظ المجلس أنه نظرا إلى حالة تطوير ونشر عمليات التوسعة 2 لنظام أوموجا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وحجم الأعمال المتبقية التي يتعين إنجازها لتحقيق كامل الخاصيات الوظيفية المتوخاة والنشر السلس في جميع الكيانات، هناك خطر يتمثل في احتمال عدم تنفيذ النطاق الكامل لنظام أوموجا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

71 - وعلاوة على ذلك، وفيما يتصل بالمشروع الفرعي المتعلق بجمع الأموال والعلاقات مع الجهات المانحة، أشارت الإدارة نفسها إلى خطر حدوث تأخير، بالنظر إلى عدم القيام بعد بوضع تعريف لاستراتيجية تعبئة الموارد على نطاق المنظمة وتحديد جهة مناسبة مالكة للعملية، وهما أمران كان يتعين القيام بهما عند تحديد بيان الجدوى للمشروع الفرعي (في التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد).

تقييم المخاطر واستراتيجيات التخفيف والمخاطر الناشئة

72 - طلبت الجمعية العامة في قرارها 262/72 إلى الأمين العام تحديد المخاطر الرئيسية الحالية والناشئة التي يمكن أن تهدد تحقيق أهداف المشروع وتنفيذه بشكل كامل وإدارتها بشكل استباقي، وكررت تأكيد أهمية تطبيق الدروس المستفادة من عمليات النشر السابقة بغية ضمان سلاسة عمليات النشر في المستقبل وتجنب بذل جهود مكثفة لتثبيت النظام.

73 - وحدد الأمين العام، في تقريره المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد، عوامل الخطر المتصلة بتزايد التعقيد التقني لنظام أوموجا بسبب حلول التوسعة 2 لنظام أوموجا، وعمليات ترقية البنى التحتية التقنية، وبدء العمل بنظام أوموجا للأجهزة المحمولة؛ وانتهاء عمر الخواديم التي تدعم المشهد الحالي لنظام SAP في نظام أوموجا؛ والضغط المتواصل على أفرقة الجهات المالكة للعمليات التي تدعم جوانب متعددة من نظام أوموجا بسبب تداخل المسؤوليات المتصلة بدعم الخصائص الوظيفية الحالية، وفرز طلبات دعم الإنتاج، ودعم عمليات نشر التوسعة 2. وإلى جانب عوامل الخطر هذه، تضمن التقرير المرحلي أيضاً قائمة بتدابير التخفيف الممكنة.

74 - وأبرز المجلس في تقريره الثامن بعض عوامل الخطر الإضافية التي تتصل بالترقية المؤجلة للعنصر المؤسسي الأساسي التي تنطوي على خطر نشوء حاجة إلى عمل إضافي لمواصلة الاستثمارات والتقارير والواجهات البيئية وعمليات التحويل والتحسينات والترقيات؛ وعدم الانتهاء من خطة تعميم أوموجا؛ وعدد من الشواغر في فريق مشروع أوموجا. ولاحظ المجلس أن هذه المخاطر لا تزال تحتاج أن يُنظر فيها للتخفيف من حدتها.

75 - ولاحظ المجلس أن مكتب إدارة مشروع أوموجا يتعهد سجلاً للمخاطر باستخدام أداة تسمى "rapport" لتحديد وتسجيل المخاطر الرئيسية المحتملة والناشئة التي تهدد تحقيق أهداف المشروع وتنفيذه الكامل. ولاحظ المجلس أن المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها وتسجيلها على أنها مفتوحة في نهاية عام 2019 شملت، من بين أمور أخرى:

(أ) الطلب على موارد دعم الإنتاج من المستوى الثالث التي تتجاوز القدرة المتاحة في فريق المشروع؛

(ب) التأخر في توظيف المرشحين المؤهلين في أحدث مجالات تكنولوجيا نظام SAP والتكامل التقني (بالنظر إلى عدد حالات الإلغاء وإعادة التعميم خلال عام 2019)؛

(ج) التأخير المحتمل في نشر نموذج تخطيط استرداد التكاليف فيما يتصل بالخاصية الوظيفية المتعلقة بصياغة الميزانية، إذا لم تكن وحدات العمل مستجيبة بما فيه الكفاية؛

(د) التأخر في ترقية العنصر المؤسسي الأساسي من حزمة التحسين الحالية (5) إلى أحدث حزمة تحسين (8) إذا لم يؤد نظام SAP إلى حل المسائل المتصلة بالتوافق فيما يتعلق بالتعديلات المخصصة التي أدخلت على وحدة الموارد البشرية للأمم المتحدة في إطار حزمة التحسين 5. وإذا لم يؤد نظام SAP إلى حل المسائل المتصلة بالتوافق، قد يكون هناك أثر كبير على التكاليف ناجم عن تكرار إجراء التعديلات المخصصة على وحدة الموارد البشرية في حزمة التحسين التي تمت ترقيتها (8)؛

(هـ) التأخر في نشر كامل الخاصية الوظيفية في إطار المشروع الفرعي المندرج ضمن التوسعة 2 لنظام أوموجا والمتعلق بجمع الأموال والعلاقات مع الجهات المانحة، وذلك بسبب عدم استجابة كيانات المستخدم النهائي؛

(و) التأخر في نشر الخاصية الوظيفية المتعلقة بتخطيط الطلب وتخطيط شبكات الإمداد في إطار المشروع الفرعي المندرج ضمن التوسعة 2 لنظام أوموجا والمتعلق بإدارة سلسلة الإمداد، وذلك بسبب عدم القيام بعد باعتماد أفضل الممارسات المتسقة في مجال الشراء لأغراض الاستهلاك في ضوء مستويات المخزون الاحتياطي، وتحديد مستويات المخزون الدنيا والقوى.

76 - ولاحظ المجلس أيضا أنه خلال عام 2019، لم يتم إدخال تفاصيل بعض المخاطر في سجل المخاطر إلا بعد حلها بنجاح، وذلك لأغراض الاحتفاظ بالسجلات. ولاحظ المجلس أن التعهد المركزي لسجل مستكمل للمخاطر هو أحد الضوابط الداخلية الحيوية التي تساعد في تحسين التخطيط من أجل التخفيف من المخاطر المتوقعة. وقد يكون هذا النهج قد حال دون تحديد جميع المخاطر التي يتعرض لها المشروع، وهذا هو الغرض من سجل المخاطر.

77 - ويوصي المجلس بأن تستعرض الإدارة باستمرار المخاطر التي تواجه إنجاز النشر الكامل لنظام أوموجا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وأن تنفذ استراتيجيات مناسبة وفي الوقت المناسب لتخفيف حدة تلك المخاطر.

78 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

79 - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديث سجل المخاطر عندما يجري تحديد جميع المخاطر المتوقعة، وأن تخطط لاستراتيجيات التخفيف المناسبة وترصد تدابير التخفيف، مع الاحتفاظ بسجل المخاطر بوصفه الوثيقة الأساسية لإدارة المخاطر؛

ثالثا - إدارة التراخيص

80 - أبلغ المجلس بأن قائمة منتجات SAP التي تم شراؤها بموجب اتفاق الترخيص المبرم مع شركة SAP قد أضيفت في شكل تذييل، وأن أي تعديلات على القائمة أو أي إنهاء لمنتجات SAP سيُدرج أيضا في التذييل. وتتألف المدفوعات المتعلقة بمنتجات SAP من رسم ترخيص يدفع لمرة واحدة ورسم سنوي متكرر يتعلق بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة.

81 - واستعرض المجلس اتفاق الترخيص المبرم بين الأمم المتحدة وشركة SAP (باستثناء منتج SAP المتعلق بالتخطيط المتكامل للأعمال الذي يوجد بشأنه اتفاق ترخيص منفصل)، ولاحظ أنه حتى كانون الأول/ديسمبر 2019، كان هناك 17 تذييلا لاتفاق الترخيص. وقد أنهيت أربعة من تلك التذييلات خلال الفترة 2014-2015. وبلغ مجموع رسوم الترخيص للتذييلات الـ 13 المتبقية 22,4 مليون دولار، وبلغ الرسم السنوي المتعلق بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة 4,1 ملايين دولار.

82 - ولاحظ المجلس مجالات المخاطر التالية أثناء استعراض اتفاق الترخيص:

(أ) كانت الإدارة قد أبلغت (في آب/أغسطس 2017) قرار إنهاء استخدام المنتجات المدرجة في التذييل 7 المرفق باتفاق الترخيص مع شركة SAP. وفي حين لم يتم سداد المدفوعات المتعلقة بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة خلال عامي 2018 و 2019، واصلت شركة SAP إرسال فواتير المدفوعات المتصلة بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة فيما يتعلق بمنتجات التذييل 7 خلال تلك الفترة، وذلك بسبب عدم وجود تعديل رسمي يعكس الإنهاء؛

(ب) تم تسديد مدفوعات سنوية تتصل بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة قدرها 200 570 دولارا فيما يتعلق بالمنتجات المدرجة في ثلاثة من التذييلات، وهي التذييل 2 والتذييل 6 والتذييل 9. ولاحظ المجلس أن المنتجات المدرجة في التذييلين 2 و 6 ليست مستخدمة. وعلاوة على ذلك، لم يجد المجلس أساسا منطقيا لمواصلة استخدام المنتجات المدرجة في التذييل 9 بعد إدخال تطبيقات فيوري الخاصة بشركة SAP في عام 2018؛

(ج) تم تسديد مدفوعات سنوية تتعلق بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة فيما يتعلق بثلاثة منتجات مدرجة في التذييل 5⁽⁵⁾ لم يتم استخدامها. ولم يتسن قياس المدفوعات المتصلة بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة والتي تعزى إلى تلك المنتجات الثلاثة، لأنها كانت جزءا من الدفعة الإجمالية المتصلة بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة البالغة 169 915 دولارا لجميع المنتجات المدرجة في التذييل 5؛

(د) كان هناك ترخيص دائم لمنتج SAP لإدارة الموارد والحافطة (التذييل 1، 2010). ووفقاً لوثائق SAP المتاحة، كان هناك مسار ترقية محدد من منتج SAP لإدارة الموارد والحافطة إلى منتج SAP لإدارة الحافطة والمشاريع. ولاحظ المجلس أن أسباب القيام بعملية شراء جديدة لمنتج SAP لإدارة الحافطة والمشاريع في إطار التذييلين 15 و 17، إلى جانب دفع رسم ترخيص قدره 624 375 دولارا وتكبد خصم يتصل برسم سنوي متكرر فيما يتعلق بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة قدره 106 143 دولارا، لم تكن واضحة.

(هـ) في تقرير مراجعة الحسابات السنوي الذي تجريه شركة SAP المؤرخ 22 آذار/مارس 2019، أشير إلى أن عددا من تراخيص المنتجات لا تستغل بالقدر الكافي على الإطلاق. ولا يزال هناك استعراض يُنتظر إجراؤه من جانب الإدارة للتحقق مما إذا كان مستوى الترخيص فيما يتعلق بمقاييس تسعير الترخيص بموجب التذييلات الحالية له ما يبرره بالنظر إلى الاستخدام الحالي والمستقبلي لتلك المنتجات.

83 - وأوصى المجلس، في تقريره المرحلي الثامن، بأن تتخذ الإدارة خطوات لتقييم الأثر، بما في ذلك الأثر المالي، للواجهات البيئية للحلول المغايرة لنظام SAP التي سيتم إدماجها مع نظام أوموجا، وذلك في ضوء نموذج التسعير المنقح لإمكانية الوصول غير المباشر إلى البيانات الذي استحدثته شركة SAP في نيسان/أبريل 2018. ونموذج التسعير المنقح القائم على النتائج المتعلق بالتخطيط المركزي للموارد يتصل بإمكانية الوصول غير المباشر/الرقمي للبيانات في نظام التخطيط المركزي للموارد من جانب منتجات/حلول مغايرة لنظام SAP، وذلك على أساس قياس أنواع وثائق محددة يتم إنشاؤها داخل منتج SAP للتخطيط المركزي للموارد بواسطة منتجات مغايرة لنظام SAP عن طريق الواجهات البيئية. وأبلغ المجلس بأن كلا من الواجهات البيئية القائمة مع برامجيات مغايرة لنظام SAP جرى استعراضها للتأكد من امتثالها لدليل الوصول غير المباشر الذي وضعته شركة SAP وبأنه لم يتم تحديد أي آثار مالية.

84 - وذكرت الإدارة ما يلي:

(أ) استعراض التذييلات المرفقة باتفاق الترخيص جارٍ لتحديد مسار العمل المناسب؛

(5) SAP للبيع بالتجزئة، و SAP للخدمات المهنية و SAP لإدارة مركز التفاعل.

(ب) أجريت عدة جولات من المفاوضات بشأن شراء منتج SAP لإدارة الحافظة والمشاريع، وكان استرداد مبلغ يتعلق بمنتج SAP لإدارة الموارد والحافظة جزءاً من عملية التفاوض. بل تم تقديم طلب لتحويل ترخيص إدارة الموارد والحافظة الحالي إلى إدارة الحافظة والمشاريع. غير أن عرض شركة ساب لتحويل الترخيص كان مشروطاً بشراء منتج التخطيط المتكامل للأعمال بسعر أعلى بكثير، وهو ما لم يُقبل. وعندما وضعت الصيغة النهائية للتذييلات وتم توقيعها، حصلت الأمم المتحدة على خصم بنسبة 91 في المائة على الرسم الذي يتعين دفعه؛

(ج) إن الرصد الجاري للمقاييس والاستخدام الذي ينفذه فريق التخطيط المركزي للموارد في إطار خطة عمله العادية على مدار السنة ساعد في التعديل المستمر لحافظة الاستخدام والترخيص للنظام المركزي لتخطيط الموارد. وتؤكد آخر مراجعة للحسابات أجرتها شركة SAP امتثال مشروع التخطيط المركزي للموارد دون أي إشارة إلى احتمال وجود مخاطر أو نقص. وفيما يتعلق بالمشروع، فإن عمليات مراجعة الحسابات التي أجرتها شركة SAP هي دليل نهائي وكاف؛

(د) إن إجراء المزيد من الإضافات أو التعديلات المحتملة و/أو الوقف المحتمل لتراخيص/منتجات محددة من شركة SAP يتعين استعراضه بعناية في مجمله وليس على أساس مجزأ، مع النظر في الوقت نفسه في ما يتصل بذلك من خرائط طريق تكنولوجية وما يترتب على ذلك من آثار في التكاليف. وبالنسبة لمجمل الحافظة المرخص لها، فإن تراخيص/منتجات شركة SAP غير المستخدمة أو المستخدمة بشكل محدود هي هامشية، شأنها في ذلك شأن أي وفورات تراكمية محتملة، وهو ما يمكن معالجته على أفضل وجه متى أصبح مشروع التخطيط المركزي للموارد في مرحلة متقدمة من التنفيذ، كما سيكون عليه الحال في الأمم المتحدة بحلول نهاية عام 2020؛

(هـ) لا يمكن أن تعدل شركة ساب من جانب واحد شروط اتفاق الترخيص. ولذلك، فإن أي تغيير في نموذج التسعير أو المواقف التجارية لشركة ساب، في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، لن يكون له أي تأثير على الأمم المتحدة إلى أن تتفق الأمم المتحدة وشركة SAP بعد التفاوض على شروط جديدة أو تبرم اتفاقاً تعاقدياً جديداً.

85 - ولا يفسر رد الإدارة الأساس المنطقي لعملية الشراء الجديدة لمنتج SAP لإدارة الحافظة والمشاريع في وقت تم فيه تسديد المدفوعات المتصلة بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة فيما يتعلق بمنتج SAP لإدارة الموارد والحافظة (التذييل 1) وكان البائع ملزماً بدعم عملية ترقية المنتج إلى منتج SAP لإدارة الحافظة والمشاريع وفقاً لمسار الترقية الذي تم تحديده. وعلاوة على ذلك، هناك إمكانية لتحقيق وفورات في المدفوعات السنوية المتصلة بدعم المنتجات للمؤسسات الكبيرة عن طريق تحديد التذييلات والمنتجات التي تم شراؤها في السابق في سياق من عدم اليقين الشديد وأصبحت الآن غير مطلوبة.

86 - ويحيط المجلس علماً أيضاً برد الإدارة المتعلق بإمكانية الوصول غير المباشر. ويرى المجلس أنه لا يزال هناك خطر يتمثل في أن تعريف "استخدام" برامجيات SAP في اتفاق الترخيص قد يؤثر على تكلفة الترخيص في إطار اتفاق الترخيص القائم بموجب نموذج التسعير المنقح.

87 - ويوصي المجلس بأن تنشئ الإدارة آلية للاستعراض المنتظم للتذييلات المرفقة باتفاق الترخيص من أجل تحديد التذييلات غير المطلوبة منها واستكشاف سبل تعديلها/إنهائها رسمياً، ومواصلة استعراض المخاطر المالية الناجمة عن الوصول غير المباشر إلى البيانات.

88 - وذكرت الإدارة أن إجراء المزيد من الإضافات أو التعديلات المحتملة و/أو الوقف المحتمل لتراخيص/منتجات محددة من شركة SAP يتعين استعراضه بعناية في مجمله وليس على أساس مجزأ، مع النظر في الوقت نفسه في ما يتصل بذلك من خرائط طريق تكنولوجية وما يترتب على ذلك من آثار في التكاليف. وقياساً على مجمل الحافظة المرخصة، فإن تراخيص/منتجات شركة SAP غير المستخدمة أو المستخدمة بشكل ضئيل كانت هامشية، شأنها في ذلك شأن أي وفورات تراكمية محتملة، وهو ما يمكن معالجته على أفضل وجه متى أصبح مشروع التخطيط المركزي للموارد في مرحلة متقدمة من التنفيذ، كما هو الحال في الأمم المتحدة بحلول نهاية عام 2020. وأضافت أيضاً أن المشروع أكد من جديد أن المنظمة ليست في وضع خطر فيما يتعلق بالقدرة أو الوصول بموجب اتفاق الترخيص مع شركة SAP، سواء فيما يتعلق بالوصول "الخارجي" أو من طرف ثالث، أو الوصول الداخلي. ويساعد الرصد الجاري للمقاييس والاستخدام الذي ينفذه فريق التخطيط المركزي للموارد في إطار خطة عمله العادية على مدار السنة في إدارة الخطوات المذكورة أعلاه، من قبيل الاستخدام والوصول، وذلك وفقاً للمتطلبات التشغيلية المعتمدة التي تتوافق مع شروط اتفاق الترخيص مع شركة SAP.

رابعاً - ضوابط التطبيقات

ألف - بيانات الموظفين المرجعية

89 - جرى في إطار مرحلتي الأساس والتوسعة 1 من مشروع نظام أوموجا نشرُ الخصائص الوظيفية المتعلقة بتعهد بيانات الموظفين المرجعية، وضبط إعدادات قواعد العمل المتصلة باستحقاقات الموظفين، وتجهيز كشوف المرتبات. وأبلغ المجلس باعتماد الضوابط الداخلية التالية فيما يتعلق ببيانات الموظفين المرجعية على النحو التالي:

- (أ) حين تُمنح لشركاء الموارد البشرية إمكانية الدخول لتعديل بيانات الموظفين المرجعية لا يكون بإمكانهم تعديل السجلات الخاصة بهم؛
- (ب) لا تتاح لمجهزي كشوف المرتبات إمكانية الدخول لتحديث بيانات الموظفين المرجعية، وهو ما يضمن الفصل بين مسؤوليات الموارد البشرية وقسم كشوف المرتبات؛
- (ج) التغييرات التي يدخلها الموظفون على بياناتهم الرئيسية من خلال خاصية الخدمة الذاتية للموظفين تخضع لعملية موافقة إن كانت مهمة من وجهة نظر تجهيز كشوف المرتبات.

90 - بيد أن المجلس لاحظ أوجه القصور التالية في ضوابط التطبيقات المتعلقة بإدخال البيانات وتعديلها على بيانات الموظفين المرجعية:

- (أ) كان بالإمكان ترك حقلَي "الاسم الأول" و "الاسم العائلي" فارغين أو ملوئهما برموز خاصة بدلاً من الأحرف؛
- (ب) كان بالإمكان ملء حقل "تاريخ الميلاد" بتاريخ يؤدي إلى كون سن الموظف الظاهر في النظام أقل من 18 عاماً، أو بتاريخ مقل؛

(ج) كان بالإمكان ملء حقل "تاريخ الالتحاق" بتاريخ يؤدي إلى كون سن الموظف الظاهر في النظام أكبر من 65 عاما (سن التقاعد). ولم يكن تسجيل طبيعة علاقة العمل في حقل "الملاحظات" إلزاميا؛

(د) كان بالإمكان ملء حقل "تاريخ انتهاء الخدمة" بتاريخ يؤدي إلى كون سن الموظف الظاهر في النظام أقل من 65 عاما (سن التقاعد)، ولم يكن تسجيل سبب انتهاء الخدمة في حقل "الملاحظات" إلزاميا؛

(هـ) لم تكتمل عملية تسجيل التفاصيل المتعلقة بالمستفيدين الذين يرشحهم الموظف (لتقاضي جميع المستحقات في حال وفاته) في نظام أوموجا. فقد سُجّلت تفاصيل المستفيدين المرشحين لما عدده 10 134 موظفاً في الخدمة من أصل ما مجموعه 45 940 موظفاً، ولما عدده 540 موظفاً متقاعداً من أصل ما مجموعه 14 972 موظفاً.

(و) كان من المطلوب ذكر أسماء المستفيدين المرشحين والنسبة المئوية للاستحقاقات التي ستُصرف لكل مرشح، على أن يساوي مجموع كل الحصص المئوية 100. غير أنه لم تكن ثمة ضوابط للتحقق من الصحة تضمن الامتثال لهذا الأمر.

91 - وذكرت الإدارة ما يلي:

(أ) تُدخّل أسماء الموظفين في نظام أوموجا عن طريق قراءة رسم الاسم الوارد في جواز السفر آليا، وهو ما أدى إلى إدخال فراغات أو رموز خاصة في حقل "الاسم الأول"/"الاسم العائلي"؛

(ب) ستُستكشف إمكانية إظهار رسالة تحذير عند ملء حقل تاريخ الميلاد بتاريخ يقع خارج نطاق معين؛

(ج) رغم تسجيل تفاصيل المستفيدين في نظام أوموجا، ملفُ المركز الرسمي هو النظام الذي تُسجّل فيه جميع المعلومات المتعلقة بالمستفيدين. ويلزم بموجب ذلك طباعة استمارة وتوقيعها خطيا بحضور شاهد ووضعها في ملف المركز الرسمي الخاص بالموظف. وتظل بيانات أي مستفيد لم يُغيّر منذ ما قبل بدء العمل بنظام أوموجا صالحةً وتبقى في ملف المركز الرسمي الخاص بالموظف.

92 - ويرى المجلس أن عدم اكتمال حقول البيانات المتعلقة ببيانات الموظفين المرجعية وورد أخطاء فيها يشير إلى ضرورة تحسين تدابير العناية الواجبة التي يتخذها شركاء الموارد البشرية عندما يستعينون بوثائق الموظفين للتحقق من بياناتهم في وقت إدخالها، فضلا عن ضرورة تحسين فعالية ضوابط التحقق من صحة المدخلات في نظام أوموجا. ويرى المجلس أيضا أن تسجيل التفاصيل المتعلقة بالمستفيدين الذين يرشحهم الموظف تسجيلا دقيقا وخاليا من الأخطاء وكاملا في نظام أوموجا أمر بالغ الأهمية لأداء مهمة الموارد البشرية، وذلك بغية كفاءة دفع جميع المستحقات في حينها وعلى نحو صحيح لكل من المستفيدين المرشحين. ومن شأن اكتمال السجلات في نظام أوموجا أن يؤدي إلى تضييق هامش الأخطاء اليدوية، إلى حد كبير، في هذه الخاصية البالغة الأهمية.

93 - ويوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة خطوات لإدراج ضوابط التحقق من الصحة في جميع الحقول الهامة في بيانات الموظفين المرجعية، حيثما أمكن ذلك من الناحية التقنية.

باء - تفويض السلطة

94 - في إطار الإصلاحات الإدارية، وُضع إطار جديد لتفويض السلطة يهدف إلى تحقيق اللامركزية في صنع القرار، ومواءمة السلطات مع المسؤوليات، وتعزيز المساءلة، وتفويض السلطة الإدارية اللازمة على الموارد البشرية والمالية والمادية إلى المديرين لكي يتسنى إنجاز الولايات بفعالية، وجرى وضع الإطار بموجب نشرة الأمين العام بشأن تفويض السلطة في إدارة النظامين الأساسيين والإداريين للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية (ST/SGB/2019/2)، المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2018. وأُلغيت، بأثر نفاذ اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، تفويضات السلطة وتفويضاتها الفرعية القائمة الممنوحة لأي موظف في الأمم المتحدة بموجب النظامين الأساسيين والإداريين للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية. وكان من المقرر أن يجري إصدار وإدارة جميع تفويضات السلطة الأخرى، بما في ذلك أي قيود تتعلق بها، من خلال بوابة إلكترونية. وكانت هناك فترة انتقالية مخصصة للعمل على التنفيذ الكامل لإطار تفويض السلطة امتدت من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2019؛ وكان من المقرر في أعقاب ذلك أن تكون التفويضات الجديدة للسلطة نافذة اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2019.

95 - وذكر الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد أن أوموجا كان أحد العوامل التمكينية الرئيسية للنظام الجديد لتفويض السلطة التي بدأ الأمين العام العمل به في 1 كانون الثاني/يناير 2019. ومن أجل تنفيذ النظام الجديد لتفويض السلطة وإطار المساءلة المرفق به، يدعم المشروع ما يلي: (أ) وضع خرائط للأدوار في نظام أوموجا في إطار سلطات مفوضة محددة؛ و (ب) استحداث لوحات متابعة إدارية جديدة؛ و (ج) استخراج البيانات من نظام أوموجا لدعم رصد عملية تفويض السلطة من قِبَل شعبة التحول المؤسسي والمساءلة بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.

96 - ولاحظ المجلس أن بوابة تفويض السلطة تعمل الآن. ففي البوابة، يُدخَل المفوض جملة أمور منها التفاصيل المتعلقة بالمفوض، وطبيعة التفويض، وفترة صلاحية التفويض/التفويض الفرعي، وعتبة التفويض الفرعي، ثم يقبل المفوض التفويض أو يرفضه. وبعد إجراء تفويض السلطة في البوابة، يسند موظفو الاتصال الأمنيون الأدوار اللازمة لتنفيذ تفويض السلطة من خلال عملية توفير إمكانية الدخول للمستخدمين العادية في نظام أوموجا.

97 - وقد استعرض المجلس التفويضات الممنوحة من خلال بوابة تفويض السلطة إلى جانب خاصية إسناد الأدوار للمستخدمين في نظام أوموجا؛ ويرد وصف للمشاكل التي لوحظت في الفقرات أدناه.

وضع خرائط لأدوار المستخدمين

98 - كانت بوابة تفويض السلطة وبوابة دخول المستخدمين إلى نظام أوموجا متاحيتين على منصتين مختلفتين ولم تكن تصل بينهما واجهة بينية أو صلة. وكانت التفويضات الممنوحة من خلال بوابة تفويض السلطة تتم بحسب مسميات الأدوار في المجالات الوظيفية المعنية. وكانت التفويضات المقبولة تُدخَل في نظام أوموجا من خلال توفير أنواع مختلفة من أدوار مستخدمين نظام أوموجا. ولاحظ المجلس أنه لا توجد خريطة معيارية لمسميات الأدوار أو لأنواع السلطة المفوضة ومستوياتها مقترنة بمجموعة معينة من أدوار مستخدمي نظام أوموجا.

99 - ولاحظ المجلس، بخصوص نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، أنه يتعين على كيانات خط الدفاع الأول أن تتحقق بنفسها بصورة روتينية من اتساق تفويض السلطة مع أدوار مستخدمي نظام أوموجا، وأن دور الرصد يُسند إلى شعبة التحول المؤسسي والمساءلة التي تشكل خط الدفاع الثاني. وفي ظل غياب خرائط معيارية للسلطات المفوضة مقترنة بأدوار مستخدمي نظام أوموجا، سيكون من الصعب إجراء رصد فعال للاتساق المذكور عبر مختلف المستويات.

100 - وذكرت الإدارة أن شعبة التحول المؤسسي والمساءلة شرعت في رصد اتساق التفويضات الفرعية الممنوحة في البوابة مع أدوار نظام أوموجا التي تقتضي تفويضا فرعيا، وذلك بالتشاور، حسب الاقتضاء، مع فريق الأمن لنظام أوموجا. وتوجد في نظام أوموجا تقارير عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال تبين الأدوار المركزية المسندة إلى المستخدم. وبما أن الأدوار المركزية المتصلة بتفويض السلطة معروفة، فإنه يمكن البحث عنها لمعرفة المستخدمين الذين أُسندت إليهم أدوار متصلة بتفويض السلطة. وذكرت الإدارة أيضا أن من غير الصائب ربط تفويض السلطة بأدوار مستخدمي نظام أوموجا، نظرا لأن تفويض السلطة الممنوح قد لا يستتبع إمكانية الوصول إلى نظام أوموجا فيما يتعلق بذلك التفويض للسلطة.

101 - ولاحظ المجلس أن تقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال تساعد في استعراض عدد المستخدمين الذين أُسند لهم دور في نظام أوموجا. ولاحظ المجلس أيضا أن عددا كبيرا من تفويضات السلطة يتطلب إسناد دور مستخدم متصل بالتفويض في نظام أوموجا للاضطلاع بالمهام المفوضة، ويشمل ذلك أدوارا مختلفة من أدوار المستخدمين التي يمكن لها إجراء معاملات. ويتعين على الإدارة أن تولي انتباها لعدم وجود خرائط معيارية لأنواع ومستويات السلطات المفوضة التي تقتضي توفير إمكانية الدخول إلى نظام أوموجا للمستخدم للاضطلاع بالمهمة المفوضة وتقتري بدور معين أو مجموعة أدوار معينة من أدوار مستخدمي أوموجا، كما يتعين عليها أن تتخذ بشأن ذلك إجراءات تصحيحية.

توفير أدوار المستخدمين

102 - لاحظ المجلس المشاكل التالية في توفير أدوار المستخدمين في نظام أوموجا:

(أ) بعد توفير الأدوار في نظام أوموجا، لم تكن هناك آلية لتقديم تعليقات من نظام أوموجا إلى بوابة تفويض السلطة على حالة توفير الأدوار المذكور، وكان من الصعب التأكد مما إذا كانت جميع التفويضات المقبولة من خلال البوابة قد نُفذت بشكل صحيح في نظام أوموجا. وذكرت الإدارة أن بوابة تفويض السلطة وبوابة دخول المستخدمين غير مدمجتين فيما بينهما، ولا داعي لهذا الإدماج. ويتعين إجراء دراسة جدوى لمعرفة ما إذا كان الإدماج بين بوابة تفويض السلطة وبوابة دخول المستخدمين ممكنا. ولاحظ المجلس أن آلية تقديم التعليقات يمكن أن تُستحدث من خلال إدماج النظام أو يمكن التخطيط لها وتنفيذها كنظام رصد منفصل؛

(ب) كانت توجد في بوابة تفويض السلطة، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، بعض التفويضات السابقة المسجلة فيها. ورغم إلغاء تلك التفويضات في البوابة، لاحظ المجلس أنه كانت هناك حالات لم يتم فيها إلغاء أدوار أوموجا المتصلة بها. وعلاوة على ذلك، لم يلاحظ المجلس وجود أية آلية للتوفيق بين حالة التفويضات الملغاة وأدوار المستخدمين المتصلة بها في نظام أوموجا. وذكرت الإدارة أن مسؤولية إلغاء إمكانية دخول المستخدمين عند إلغاء تفويضات السلطة تقع عاتق الموظفين المعنيين بتصريف الأعمال، وينبغي أن ينفذها موظفو الاتصال الأمنيون الذين تُوفَّر لهم طبقة إضافية من الدعم من

خلال التقرير الفصلي لموظفي الاتصال الأيمن بشأن التحقق من إمكانية الدخول، الذي يظهر المستخدمين غير النشطين والمستخدمين المنتهية خدمتهم الذين ينبغي إلغاء إمكانية دخولهم. ولاحظ المجلس أن طريقة عمل تلك الآلية القائمة تحتاج إلى مراجعة، نظراً لأنه تزل أُلحظ حالات دخول من قبل المستخدمين غير النشطين والمستخدمين المنتهية خدمتهم؛

(ج) أُدخلت في بوابة تفويض السلطة الحدود النقدية القصوى التي تخضع لها السلطات المفوضة، وكان من المقرر أن تُذكر في نظام أوموجا في حقل "العتبة المقررة". ولاحظ المجلس أن ملء هذا الحقل ليس إلزامياً. وكانت هناك حالات لم تُدخَل فيها في نظام أوموجا أي مبلغ يحدد عتبة تفويض السلطة. وعلاوة على ذلك، كانت هناك حالات أُدخل فيها المبلغ الذي يحدد عتبة التفويض خطأً في عمود "التعليقات" أثناء منح إمكانية الدخول للمستخدمين. وقد أدت تلك الحالات إلى إضعاف الضوابط الداخلية المفروضة داخل نظام أوموجا على الحدود النقدية القصوى التي تخضع لها السلطات المفوضة إلى فرادى المستخدمين. وذكرت الإدارة أنها ستولي الاعتبار الواجب للإلزام بملء حقل "فترة الصلاحية" و "العتبة المقررة" في التطبيق الخاص بتوفير إمكانية الدخول للمستخدمين؛

(د) تكون للتفويضات الممنوحة في البوابة تواريخ صلاحية. ومع ذلك، لم يكن ملء حقل "تاريخ البدء" و "تاريخ الانتهاء" إلزامياً في بوابة دخول المستخدمين. ولاحظ المجلس حالات لم تُدخَل فيها تواريخ الصلاحية في نظام أوموجا. ولاحظ المجلس أيضاً حالات استمر فيها توفير الأدوار في بوابة دخول المستخدمين، حتى بعد انتهاء صلاحية التفويضات في بوابة تفويض السلطة. وذكرت الإدارة أنها ستولي الاعتبار الواجب للإلزام بملء حقل "فترة الصلاحية" و "العتبة المقررة" في بوابة دخول المستخدمين. وتقع على عاتق الموظفين المعنيين بتصريف الأعمال/موظفي الاتصال الأيمنيين مسؤولية التأكد من إلغاء الأدوار ذات الصلة بتفويض السلطة على وجه السرعة.

103 - وطلب المجلس، في الحالات التي لوحظ فيها عدم تطابق في فترات الصلاحية والعتبات، موافاته بتفاصيل عن طلبات الشراء وطلبات الأشغال التي وافق عليها المستخدم خلال فترة زمنية معينة. وأبلغ المجلس بأنه لا يمكن استخراج أي سجل من النظام يتضمن مستندات الشراء، وأنه يلزم استخدام الوحدات الوظيفية العادية من خلال عمليات تطوير مخصصة لكي يتسنى تجميع البيانات ذات الصلة عبر الجداول المختلفة باستخدام معرف عام فريد كمرجع، وذلك نظراً لعدم توفر تقارير عادية عن وثائق الشراء في نظام SAP.

104 - وفي ضوء عدم توافر المعلومات/التفاصيل من خلال تقارير مخصصة/عادية، لاحظ المجلس أن هناك خطراً يتمثل في أن تظل المعاملات التي تتجاوز الحدود المسموح بها لفترة الصلاحية غير مكتشفة.

تعليق أدوار المستخدمين والغاؤها

105 - كان رؤساء الكيانات ومديرو البوابة وموظفو الاتصال الأيمنيين في مختلف الكيانات يتولون مسؤولية كفالة إصدار وإلغاء التفويضات الفرعية وأي أدوار تتصل بها في نظام أوموجا تبعاً لتتقل الموظفين داخل الكيانات وفيما بينها.

106 - ولاحظ المجلس أيضاً أنه كان هناك 366 نوعاً من الأدوار المركزية التي يمكن الوصول منها إلى الكيانات على الصعيد العالمي و 196 نوعاً من الأدوار المركزية التي يمكن الوصول منها إلى جميع

الكيانات. وكانت تتوفر لدى أصحاب هذه الأدوار من المستخدمين إمكانية الوصول للبيانات اللازمة لأداء مهام الأدوار عبر جميع الكيانات. ولاحظ المجلس أنه كان هناك 19 921 مستخدماً أسند إليهم أدوار عالمية/شاملة لجميع الأدوار، مما يعني أن بإمكانهم الوصول إلى معلومات جميع الكيانات أو تنفيذ معاملات متصلة بها. وثمة حاجة إلى استعراض تلك الأدوار لتقييم مدى الحاجة إلى هذه المهام، بالنظر إلى ما يرتبط بها من مستويات المخاطر المرتفعة المتصورة.

107 - ولاحظ المجلس أن إلغاء دور المستخدم في حال نقل الموظف/انتهاء خدمته أو في حال تغيير الوظيفة أو مركز العمل لم يكن مؤتمناً، وكان يتعين القيام به يدوياً، مما ينطوي على خطر أصيل هو تمكّن المستخدم من الوصول إلى نظام أوموجا إذا حدث تأخير في إلغاء دوره أو في الحالات التي لا يوفر فيها الكيان أدوار المستخدمين. وفي بعض الحالات، ظل موظفون انتهت خدمتهم في عام 2019 مصنّفين في فئة مستخدمي الاتصال بين النظم (أي المستخدمين الذين يمكنهم إجراء اتصالات بين النظم دون أن يُطلب منهم تسجيل الدخول) أو في فئة المستخدمين عبر تسجيل الدخول (أي المستخدمين الذين يمكنهم الوصول إلى الأدوار المسندة إليهم في البداية). ولاحظ المجلس أن السماح للمستخدمين المنتهية خدمتهم بالوصول إلى امتيازات أدوار المستخدمين الخاصة بهم ينطوي على خطر اطلاعهم على المعلومات وإجرائهم لمعاملات بعد انتهاء خدمتهم.

108 - ولاحظ المجلس أيضاً أن بوابة تفويض السلطة تمنح المفوض إمكانية إلغاء تفويض السلطة وتعليقه واسترجاعه. بيد أن المجلس لم يلاحظ وجود إمكانية للإلغاء أو التعليق في بوابة دخول المستخدمين. فقد كان يتعين أن تُجرى جميع هذه التغييرات عن طريق معاملة جديدة، وكان يتعين تجهيزها عن طريق توفير/إلغاء إمكانية الدخول للمستخدم، وهو ما ينطوي على خطر منح امتيازات المستخدم في ظل غياب تفويض السلطة المناسب. وذكرت الإدارة أن مسؤولية إلغاء إمكانية دخول المستخدمين عند إلغاء تفويضات السلطة تقع عاتق الموظفين المعنيين بتصرف الأعمال، وينبغي أن ينفذها موظفو الاتصال الأمنيون الذين تُؤرّف لهم طبقة إضافية من الدعم من خلال التقرير الفصلي لموظفي الاتصال الأيمن بشأن التحقق من إمكانية الدخول، الذي يظهر للمستخدمين غير النشطين والمستخدمين المنتهية خدمتهم الذين ينبغي إلغاء إمكانية دخولهم. ولاحظ المجلس أن طريقة عمل تلك الآلية القائمة تحتاج إلى مراجعة، نظراً لأنه تزال تُلاحظ حالات دخول من قبل المستخدمين غير النشطين والمستخدمين المنتهية خدمتهم.

جيم - جودة البيانات ومسائل أخرى

مسائل جودة البيانات المتعلقة بتوفير إمكانية الدخول للمستخدمين إلى نظام أوموجا

109 - أُجري استعراض للبيانات المتاحة في نظام أوموجا بشأن توفير إمكانية الدخول للمستخدمين، وأُبدت الملاحظات التالية:

(أ) كان هناك في البيانات 219 294 من طلبات (سجلات) دور المستخدم. وكان لكل طلب دور تاريخ بدء وتاريخ انتهاء يحددان فترة صلاحية الدور. وكان حقل تاريخ الانتهاء فارغاً في حالة 172 253 سجلاً. وكان حقل تاريخ البدء فارغاً في حالة 268 220 سجلاً. وعلاوة على ذلك، كان حقل تاريخ البدء وتاريخ الانتهاء فارغين على حد سواء في 952 212 حالة. ونظراً لأنه يُسند كل دور إلى مستخدم على أساس المهمة الموكلة إليه، فإن عدم وجود تاريخ للبدء وتاريخ للانتهاء يعينان أن المستخدم

سيتمكن من مواصلة الوصول إلى الأدوار المسندة إليه، حتى بعد إتمام مهمته، وسيظل الأمر كذلك إلى أن يتم إلغاء دور المستخدم الخاص به؛

(ب) في حالة 41 047 سجلاً، أُدخلت بيانات في العمود الخاص بـ "تاريخ الانتهاء". وفي 6 293 من تلك الحالات، أُدخل تاريخ 31-12-9999 كتاريخ انتهاء، مما يعني ضمناً أن الدور المسند للمستخدم لم يكن له أي تاريخ انتهاء. وبالمثل، في 4 121 حالة أُدخل تاريخ 31-12-2999 كتاريخ انتهاء. وعلاوة على ذلك، في 13 حالة، أُدخل عام 1999 كتاريخ انتهاء لطلبات الأدوار التي أُدخلت في النظام في عامي 2017 و 2018، مما يعني أنه لم تكن هناك في النظام عملية تحقق من صحة المدخلات تحول دون إدخال تاريخ انتهاء سابق لتاريخ طلب الدور؛

(ج) بالمثل، في 41 حالة، أُدخل كتاريخ بدء أحد الأعوام الواقعة في الفترة من عام 2026 إلى عام 2999، وفي 28 حالة، أُدخل أحد الأعوام الواقعة في الفترة من عام 1900 إلى 1999؛

(د) من بين طلبات الأدوار التي كانت متاحة في نظام أوموجا، وعددها 294 219 طلباً، لم يُدخَل في العمود الخاص بالعتبة أي مبلغ يحدد عتبة أدوار الشراء إلا في 1 117 حالة؛

(هـ) في 1 252 حالة، لم يُسجَل في البيانات مجال العمل الذي وُسع نطاق دور المستخدم إليه؛ ونتيجة لذلك، لم يتسن التحقق من الكيانات التي أُسند إليها دور مركزي. وذكرت الإدارة أن مجال العمل لا صلة له بأدوار أوموجا كلاً تقريباً؛ لكن عندما يكون تحديد الكيان ضرورياً، يُستخدم الحقل الخاص بـ "الكيان" الذي يُستمد منه الدور. ولاحظ المجلس أنه لا ينبغي أن تتاح للمستخدم إمكانية الوصول إلا فيما يتعلق بالوحدات اللازمة له. فتوفير إمكانية الوصول إلى جميع الوحدات لجميع الأدوار في أوموجا تقريباً يسمح للمستخدم بإجراء معاملات فيما يتعلق بجميع الوحدات، وهو أمر قد يكون محفوفاً بالمخاطر ولا ضرورة له.

110 - ونظراً لأن فترة الصلاحية ومبلغ العتبة أمران حيويان للمستخدمين لدى ممارسة أدوارهم وسلطاتهم، من الضروري أن تكون هناك ضوابط للتحقق من صحة هذه البيانات. وعلاوة على ذلك، يمكن إجراء استعراض للبيانات التي سُجّلت بالفعل في نظام أوموجا عن توفير إمكانية الدخول للمستخدمين.

حالات التضارب على صعيد الفصل بين المهام

111 - أبلغ المجلس بأن مصفوفة الفصل بين الواجبات مدمجة في نظام أوموجا لتفادي توفير أدوار متضاربة على صعيد الفصل بين المهام. وتنص خريطة الفصل بين المهام في نظام أوموجا على مستويات أربعة من المخاطر هي: مستوى عال، ومتوسط، ومنخفض، ومستوى لا لزوم له. ويقيد النظام توفير إمكانية الدخول للمستخدمين في حالة الجمع بين دورين أو أكثر من أدوار المستخدمين المندرجة ضمن الفئة العالية المخاطر. وفي حالة التضارب الأخرى، ينبه النظام موظف الاتصال الأمني إلى وجود تضارب على صعيد الفصل بين المهام. ويسمح النظام بتوفير الأدوار بعد إدخال مبرر هذا التوفير في النظام من قبل موظف الاتصال الأمني.

112 - ولاحظ المجلس أن النظام عثر على طلبات متضاربة على صعيد الفصل بين المهام عددها 4 382 طلباً وكانت على مستويات مختلفة من المخاطر. وترد التفاصيل في الجدول 1.

الجدول 1

مستويات المخاطر لطلبات الأدوار المتضاربة على صعيد الفصل بين المهام

المجموع	لا لزوم له	عال	متوسط	منخفض	مستوى المخاطر
4 382	377	1 290	1 622	1 093	عدد طلبات توفير إمكانية الدخول للمستخدمين

113 - وكان الإجراء المتخذ بشأن حالات التضارب هذه على صعيد الفصل بين المهام على النحو التالي:
تغيير طلبات الأدوار، أو حذفها، أو إبقاؤها قيد النظر. وترد التفاصيل في الجدول 2.

الجدول 2

الإجراءات المتخذة بشأن طلبات الأدوار المتضاربة على صعيد الفصل بين المهام

مستوى المخاطر	منخفض	متوسط	عال	لا لزوم له
الإجراء المتخذ	الإبقاء قيد النظر	الإبقاء قيد النظر	الإبقاء قيد النظر	الإبقاء قيد النظر
عدد الحالات	11	136	26	162

114 - ولاحظ المجلس أن طلبات توفير إمكانية الدخول للمستخدمين التي كانت تنتظر اتخاذ إجراء بشأنها، وتنتمي إلى مختلف مستويات المخاطر كلها، كانت تبلغ 926 طلباً. ومن بين تلك الطلبات، ظل 597 قيد النظر لفترة سنة أو سنتين، وظل 321 قيد النظر لفترة تراوحت بين ستة أشهر وسنة واحدة، أما الطلبات الـ 8 المتبقية فقد ظلت قيد النظر لفترة تراوحت بين 20 يوماً وستة أشهر. ونظراً لأن طلبات توفير إمكانية الدخول للمستخدمين تتصل بالأنشطة اليومية للمنظمة، ونظراً لأن النظام حدد الطلبات المشار إليها أعلاه على أنها تتطوي على حالات تضارب على صعيد الفصل بين المهام، فإن الحالات التي ظلت قيد النظر تحتاج إلى أن تُستعرض ضمن إطار زمني محدد.

115 - وذكرت الإدارة أن طلبات توفير إمكانية الدخول للمستخدمين التي لا تتم الموافقة عليها لا تُوفَّر لها أدوار في نظام أوموجا. ولذلك، فإن وجود طلبات قيد النظر متضاربة على صعيد الفصل بين المهام لا يشكل أي خطر على نظام أوموجا، لأن هذه الطلبات لا تُوفَّر لها أدوار في النظام. ولاحظ المجلس أن طلبات توفير إمكانية الدخول للمستخدمين تتصل بالأنشطة اليومية للمنظمة وأن أي تأخير بلا داع في قبول هذه الطلبات قد يؤخر أو يضر بتحقيق الهدف الذي طُلب من أجله الدور.

116 - ويوصي المجلس بأن تستكشف الإدارة إعداد خرائط معيارية لأدوار مستخدمي نظام أوموجا تشمل على مهام وأنواع السلطات المفوضّة، بموجب الهيكل الجديد لتفويض السلطة، التي تقتضي التمتع بدور معين في نظام أوموجا للاضطلاع الفعلي بالمهام المفوضّة.

117 - وذكرت الإدارة أنه توجد بالفعل آلية مُحكمة لتوفير إمكانية الدخول للمستخدمين إلى نظام أوموجا. فموظفو الاتصال الأمنيون المعنيون بنظام أوموجا يتعين عليهم، إن لزم الأمر، التحقق من التفويضات المقبولة قبل الموافقة على توفير إمكانية الوصول إلى أدوار أوموجا. وتيسيراً لتلك العملية، أتاحت شعبة التحول المؤسسي والمساءلة لموظفي الاتصال الأمنيين إمكانية الوصول إلى بوابة تفويض السلطة للقراءة فقط.

118 - ولاحظ المجلس أنه لا توجد آلية خرائط معيارية تحدد أدوار المستخدمين التي يتعين إسنادها في نظام أوموجا لمسمى معين أو لنوع معين من الأدوار ومن مستوى السلطة المفوضّة. وفي ظل غياب دليل معياري يساعد على الاضطلاع بالسلطة المفوضّة ويحدد الأدوار المفوضّة التي تحتاج إلى أن تُوفَّر لها إمكانية دخول المستخدمين إلى نظام أوموجا وما يتصل بها من دور/مجموعة أدوار، من الصعب استعراض ورصد توفير الأدوار في نظام أوموجا فيما يتعلق بالسلطات المفوضّة، وينجم عن ذلك أيضاً خطر قيام

موظفي اتصال أمنيين مختلفين بمنح أدوار/مجموعة أدوار مختلفة من أدوار المستخدمين لتفويضات من نفس النوع والمستوى.

119 - ويوصي المجلس بأن تكمل الإدارة الآلية الحالية لتوفير إمكانية الدخول للمستخدمين بتدابير تهدف إلى منح أدوار نظام أوموجا التي يقتضيها تفويض السلطة، وذلك بغية معالجة مسألة انفصال تفويض السلطة عن الأدوار الممنوحة في أوموجا في حالة التفويضات الملغاة، وبغية مراعاة فترة صلاحية التفويضات، والعتبات المقررة بموجبها، وتلبية الحاجة إلى إيجاد أدوار للمستخدمين يتمتع أصحابها بحقوق شاملة تنطبق على نطاق الكيان بأكمله.

120 - ويوصي المجلس بأن تنشئ الإدارة آلية قوية للرقابة الداخلية لضمان إلغاء أدوار المستخدمين في نظام أوموجا عند انتهاء خدمة الموظفين، ولضمان تحديث أدوار المستخدمين في نظام أوموجا على النحو المناسب عند مغادرتهم لوظائفهم.

خامسا - الخاصيات الوظيفية للدعم

ألف - تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال

121 - تتمثل إحدى الفوائد النوعية المهمة لنظام أوموجا في توفير المعلومات ذات الصلة لأصحاب المصلحة في أوانها. ويتوخى من تقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال أن تكون أداة رئيسية لعملية تدفق المعلومات تلك.

122 - وقد ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد أنه جرى إنشاء نموذج حوكمة محدث بهدف تحديد الاحتياجات، وبناء نماذج بيانات قابلة لإعادة الاستخدام، والتحقق منها والتصديق عليها. وستتاح نماذج البيانات هذه المعتمدة والقابلة لإعادة الاستخدام لكي تُستخدم على نطاق المنظمة تحت مسمى عام هو "الطبقة المعتمدة في نظام الأمم المتحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال". وذكر الأمين العام أيضا في التقرير أن جمع الاحتياجات في مجال تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال وتحديد أولويات هذه الاحتياجات ونطاقها والإبلاغ عنها قد أُسند، منذ أيار/مايو 2019، إلى شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، التي تعمل مع الجهات المالكة لعمليات أوموجا على توحيد الطلبات وتجهيزها قبل إحالتها إلى فريق أوموجا من أجل تنفيذها.

123 - وذكر الأمين العام كذلك في التقرير أن ترقية رئيسية للمعدات والبرامجيات الأساسية (HANA) تمكّن الآن من إجراء تحديثات للبيانات في الوقت الحقيقي لأغراض الإبلاغ. وتتوفر أيضاً وحدات بيانات جديدة ساعدت على استحداث أدوات بالغة الأهمية. ومن المقرر أن تُدخّل في حيز برامجيات HANA بيانات رئيسية مستمدة من نظم مثل إنسبيرا (النظام الإلكتروني لتقييم الأداء والتوظيف الإلكتروني والتدريب)، ومعلومات مستمدة من كيانات أخرى ليست جزءاً من نظام أوموجا، وذلك لإثراء نماذج البيانات القائمة وتوفير قدرات إضافية للإبلاغ. وتستخدم وحدات نظام أوموجا الأحدث، مثل تطبيق الإدارة الاستراتيجية، أيضاً قدرات الإبلاغ المدمجة فيها من أجل زيادة تيسير الوصول إلى المعلومات ذات الصلة التي تهم هذا السياق أو ذلك من سياقات العمل.

124 - وأبلغ المجلس بأنه تُلقَى من إدارات مختلفة خلال عام 2019 ما عدده 21 طلباً لتقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال ولنماذج البيانات، أنجزت منها 5 طلبات، ولم يتم النظر بعد في 4 طلبات، ووضِع طلب واحد منها قيد النظر، ولا يزال النظر في الطلبات الـ 11 المتبقية جارياً. ويُعدَّى نظام أوموجا ببيانات نظام إنسبيررا عن طريق أداة "عين على الموارد البشرية" المتعلقة بتقارير ملاك الموظفين، وسيستند المزيد من الإدماج إلى الأولويات المحددة في مشروع نظام الأمم المتحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال.

125 - وسلط المجلس الضوء، في تقريره الثامن، على أن ترقية قاعدة البيانات إلى برامجيات SAP HANA والدمج بين SAP Business Warehouse و SAP HANA سيمكّنان من استخراج البيانات من مختلف وحدات/تطبيقات SAP بغرض إدراجها في برامجيات HANA، ويمكن بعد ذلك جمع هذه البيانات، باستخدام الطبقات الدلالية، لإنشاء نماذج تحليلية في كل ركيزة فنية أو على نطاق الركائز حسب متطلبات الأعمال.

126 - ولاحظ المجلس أيضاً ما يلي:

(أ) ذُكر في التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام أن نظام أوموجا قد يَسر العمل بالنظام الجديد لتفويض السلطة من خلال دعم استحداث لوحات متابعة إدارية جديدة. ومع ذلك، لا تزال لوحة متابعة تفويض السلطة في مرحلة تطور مبكرة.

(ب) إحدى لوحات متابعة رصد الأداء التي كان من المقرر، وفقاً للتقرير المرحلي الحادي عشر، إطلاقها في بعثات حفظ السلام في الربع الأخير من عام 2019 بهدف توفير نظرة شاملة من جميع الزوايا عن البرامج والأطر ورصد الأداء، لم تكن متاحة في لوحات المتابعة الإدارية لنظام أوموجا.

127 - ويوصي المجلس بأن تواصل الإدارة اتخاذ إجراءات لربط البيانات المستمدة من النظم الرئيسية الأخرى ببرامجيات HANA بغية إثراء قدرات الإبلاغ عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، ووضع لوحات متابعة لرصد تفويض السلطة، ضمن إطار زمني محدد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأمن المعلومات وحماية البيانات.

128 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

باء - دعم الإنتاج

129 - ذكر الأمين العام، في تقريره المرحلي العاشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد، أن نمودجا ثلاثي المستويات لدعم الإنتاج قد صُمم بحيث يحقق الاكتفاء الذاتي في كل موقع، ويوفّر الخبرة اللازمة لحل المشاكل المسببة للحوادث ولتلبية طلبات الخدمات في وقت مبكر. وذُكر في التقرير أن المستوى الأول من الدعم يتمّ على الصعيد المحلي عن طريق خبراء عمليات محليين؛ في حين أن المستوى التالي من الدعم يقدمه مركز دعم نظام أوموجا، في برينديزي، بإيطاليا، ومكتب خدمات المؤسسة، الذي تُنفذ عملياته في مراكزه في بانكوك وجنيف ونيروبي ونيويورك؛ أما المستوى الثالث من الدعم فيقدّم عن طريق فريق مشروع نظام أوموجا. وكل مستوى يحيل الحوادث والطلبات إلى المستوى التالي، حسب الاقتضاء.

130 - وأبلغ المجلس بأنه جرى تسجيل 17 818 حادثاً و 33 908 طلبات خدمة خلال عام 2019. ولاحظ المجلس ما يلي:

(أ) سُجِّل تحسن طفيف في معدل حل المشاكل دون إحالتها إلى مستويات أعلى، حيث ارتفع إلى 58 في المائة في عام 2019، مقارنة بمعدل عام 2018 البالغ 56 في المائة.

(ب) كان عدد طلبات الخدمة مرتفعاً: حيث بلغ 33 908 طلبات في عام 2019، مقارنة بما عدده 26 533 طلباً في عام 2018. وأبلغ المجلس بأن الطلبات المقدمة لتوفير أدوار جديدة للموظفين فيما يتعلق بتفويض السلطة، وفقاً للإصلاحات الإدارية، هي التي أدت إلى هذه الزيادة؛

(ج) لم يكن من السهل تتبع البيانات المتعلقة بمعالجة الحوادث وبتلبية طلبات الخدمات من المستويين 2 و 3 في النظام، نتيجة لمشاكل تتعلق بتصنيف المجموعات. وأبلغ المجلس بأنه قد قُدِّم طلب بإضافة حقل متعلق بـ "المستوى" يمكن من تصنيف المجموعات حسب المستوى. وسيكون الحقل المتعلق بـ "المستوى" متاحاً في النظام ومن المقرر إصداره في الربع الثاني من عام 2020؛

(د) تبين أن الإشعارات بالحوادث وطلبات الخدمات التي لم يُبَيَّن فيها تظل مفتوحة لفترات زمنية أطول بكثير في جميع الفئات تقريباً، أي الموارد البشرية، والسفر، والشؤون المالية، وإدارة المستخدمين، والاتصالات. وأبلغ المجلس بأن الإشعارات التي ظلت مفتوحة لعدد كبير من الأيام ترتبط عموماً بطلبات تغيير أعياد ترتيبها من حيث الأولوية وتديرها أفرقة أوموجا من المستوى 3، وأنه بالنظر إلى تحديث حافظة طلبات التغيير على أساس مستمر، من الوارد أن توضع الطلبات غير الملحة/ضئيلة الأثر في أسفل القائمة لعدة سنوات. ومع ذلك، يتطلب تقييم تلك الإشعارات إجراء تحليل دقيق من جانب أفرقة المستوى الثالث المسؤولة عن طلبات التغيير. ويعني ذلك أن بعض الطلبات التي لم يُبَيَّن فيها تظل مفتوحة لعدد كبير من الأيام دون أن تُحلَّ على النحو الواجب.

131 - ولاحظ المجلس أن هناك حاجة إلى تحسين قاعدة بيانات الحوادث وطلبات الخدمات. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى وضع استراتيجية لتجهيز وتعزيز دعم الإنتاج حتى يتسنى إغلاق الطلبات وحل الحوادث في غضون الإطار الزمني المستهدف لإيجاد الحلول، وحتى يتسنى أيضاً التعامل مع التحديات المقبلة التي ستواجه بعد نشر جميع الخاصيات الوظيفية للتوسعة 2.

132 - ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة إمكانية أن يُرصد في النظام بسهولة حل الحوادث وتلبية طلبات الخدمات لجميع المستويات وبأن تتخذ الإجراءات اللازمة بحيث يتم إغلاق جميع الطلبات في غضون الإطار الزمني المستهدف لإيجاد الحلول.

جيم - برنامج رصد التحسينات المستمرة

133 - ذكر الأمين العام، في تقريره المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد، أنه جرى إنشاء برنامج لرصد التحسينات المستمرة من أجل ضمان ربط فوائد نظام أوموجا بصورة مباشرة بالدرجة التي يبلغ فيها النظام أفضل مستويات أداءه، ومن أجل كفاءة إمكانية بلوغ المستوى الأمثل في تنفيذ المهام الإدارية الحرجة للمنظمة التي تدعمها عمليات أوموجا. ويهدف نهج الرصد إلى توفير نظرة متعمقة مستمرة بشأن أسئلة تشغيلية رئيسية، من قبيل عدد الأنشطة المنفّذة، وعدد المستخدمين المعنيين، وعدد المهام اللازمة لإنجاز نشاط ما، ومدة تلك المهام وحجمها، واتجاهات الأداء فيما يتعلق بالنشاط، وذلك على أساس تحليل بيانات المستخدمين ذات الصلة.

134 - وُدكر في التقرير أيضا أنه بالنسبة إلى 43 من أصل 51 مسار عمل تم رصدها في عامي 2018 و 2019، راورح عدد المعاملات مكانه بمعدل سنوي بلغ حوالي 3,7 ملايين معاملة مكتملة. ومن بين 41 مسار عمل تم رصدها في السنوات الثلاث الماضية، بلغت 22 عملية ذروة كفاءتها أو اقتربت منها، وشهدت اتجاهها مستقرا على مدار السنوات الماضية، واستغرقت مدةً تقع ضمن النطاق الأمثل ونقل عن يومين، في حين أظهرت 16 مسار عمل تحسنا في الأداء.

135 - ولاحظ المجلس أنه على الرغم مما أُبلغ عنه من أن عدد مسارات العمل التي رُصدت تحسيناتها المستمرة قد زاد إلى 51 في عام 2019، مقارنة بما عدده 43 في عام 2018، هناك بعض التناقضات، على النحو المفصل أدناه:

(أ) أُدرجت في قائمة العمليات، البالغ عددها 51، عمليةٌ معنونة "بدون اسم" لم تتم فيها إلا معاملتان في السنة؛

(ب) تبين أن بعض العمليات، وهي عمليات إصدار أوامر الشراء والموافقة عليها (من شعبة المشتريات)، تكررت عدة مرات (مرتين وأربع مرات على التوالي)؛

(ج) حدث انخفاض في سرعة تنفيذ 11 عملية مسار عمل في عام 2019.

136 - وذكرت الإدارة أن تقرير الرصد المذكور قد أعده فريق في دائرة عمليات المعلومات المالية، وأن بعضا من أعضاء ذلك الفريق قد نُقلوا إلى شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، حيث تولوا مسؤوليات جديدة. ولذلك لم يتم تفعيل التقرير والتحليل اللاحق والإجراءات النهائية بالقدر المتوخى الذي يتخذ شكل معلومات يُستند إليها في اتخاذ إجراءات. وسيقرر لاحقا ما إذا كان التقرير سيستمر أو سيتطور إلى شكل مختلف تتولى قيادته مباشرةً الجهات مالكة العمليات، من خلال الفريق الاستشاري المعني بتحسين الأساليب والتابع لإدارة الدعم العمليتي أو من خلال أي آلية أخرى تراها هذه الجهات مناسبة.

137 - ويوصي المجلس بأن تضع الإدارة هيكلًا واضحا للحوكمة لبرنامج رصد التحسينات المستمرة، مع تحديد المسؤوليات بوضوح، وبأن تواصل العمل على تحديد أساليب العمل ذات الأهمية الحرجة وإدراجها في البرنامج.

دال - التدريب

138 - أكدت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها 279/73، أهمية التدريب الفعال العالي الجودة لإحراز النجاح في تنفيذ نظام أوموجا، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل اتباع كبار المديرين لنهج شامل ومستدام إزاء التدريب وتنمية القدرات في وحدات العمل التابعة لهم وأن يتأكد من تلقي جميع المستخدمين التدريب المناسب قبل نشر أي خاصية وظيفية للمشروع.

139 - وذكر الأمين العام، في تقريره المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد، أن منصة التعلم الجديدة على شبكة الإنترنت، "iLearn Umoja"، التي أُطلقت كبوابة إلكترونية في أيلول/سبتمبر 2018، تركز بشكل كبير على التعلم الذاتي المستمر والدورات التدريبية الميسرة القائمة على وحدات مستقلة، وتتضمن مواد تعليمية تشمل مقاطع فيديو قصيرة ودليل مستخدم. وفي 31 تموز/يوليه 2019، نُشرت 59 دورة دراسية عن التوسعة 2 لنظام أوموجا تتناول ستة مجالات مواضيعية وسُجل التحاق 602 1 من الأفراد بها. وورد في التقرير أيضا أن 90 في المائة من الملتحقين بالدورات عن أساس أوموجا

والتوسعة 1 والتوسعة 2 كانوا مسجلين في التعلم القائم على الحاسب الآلي، وذلك مقارنة بنسبة 74 في المائة خلال السنة السابقة، مما يدل على أن التعلم الذاتي يشهد اتجاهاً مشجعاً. واعتباراً من أيار/مايو 2019، أطلقت منهجية لدراسة استقصائية تُطلب بموجبها من المتعلمين، بعد إكمال كل دورة دراسية، الإجابة على دراسة استقصائية تستغرق دقيقتين. وورد في التقرير أنه حتى 31 تموز/يوليه 2019، أجاب 702 من المشاركين على الدراسة الاستقصائية؛ وافق 79 في المائة منهم على أن الدورة حققت أهداف التعلم المعلنة، ووافق 73 في المائة على أن الدورة نجحت في تلقينهم مهارات/مفاهيم جديدة، بينما قال 78 في المائة بأنهم سيوصون زملاءهم باستخدام منصة iLearn في نظام أوموجا.

140 - وفي هذا الصدد، أبلغ المجلس بأن عدد الملتحقين بمختلف دورات أوموجا في عام 2019 بلغت 28 372 ملتحقا، وشمل ذلك 2 104 ملتحقا بدورات دراسية حضرية تتم في الفصول الدراسية، و 26 018 ملتحقا بالتعلم الذاتي، و 235 ملتحقا بالصفوف الدراسية الافتراضية، و 15 ملتحقا بأنشطة التعلم المختلط.

141 - وسلط المجلس الضوء، في تقريره الثامن، على أنه لم ينفذ بعدُ تحويل ونقل مواد التدريب الحالية المتعلقة بمرحلتي الأساس والتوسعة 1، من نظام إنسبيرا إلى منصة التعليم الإلكتروني الجديدة "iLearn" في نظام أوموجا. ولاحظ المجلس أنه لا توجد خطة محددة زمنياً لنقل مواد التدريب الحالية المتعلقة بمرحلتي الأساس والتوسعة 1 إلى منصة iLearn في نظام أوموجا. وعلاوة على ذلك، لا توجد خطة شاملة للتدريب فيما يتعلق بجميع الدورات التدريبية على الخصائص الوظيفية للتوسعة 2، ولا يوجد إطار زمني لاستضافة تلك الدورات على منصة iLearn في نظام أوموجا في عام 2020.

142 - ولاحظ المجلس أيضاً أنه على الرغم من أن الدراسة الاستقصائية المتضمنة لتعليقات المتعلمين يمكن أن تُستخدم لحساب القيمة الاسترشادية، فإنها ليست مؤشراً نوعياً أو كمياً لتقييم فعالية التدريب المقدم. وذكّرت الإدارة أنه عند القيام بوضع وتقديم دورات أوموجا، تُشجّع أفرقة التدريب على استخدام مؤشرات كمية ونوعية على حد سواء لجمع تعليقات المتعلمين.

143 - ويكرر المجلس توصيته بأن تعد الإدارة خطة شاملة للتدريب فيما يتعلق بجميع الدورات التدريبية المقررة استضافتها على منصة iLearn في نظام أوموجا بشأن الخصائص الوظيفية للتوسعة 2، وأن تتيح جميع المواد التدريبية على منصة iLearn في نظام أوموجا.

144 - ويوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة إجراءات لاستحداث أدوات واستخدامها في تقييم ما إذا كان المتعلم قادراً، بعد تلقي برنامج التدريب، على استخدام الخصائص الوظيفية لنظام أوموجا بفعالية.

145 - وقبلت الإدارة هاتين التوصيتين، لكنها ذكرت أنها تعترض إنجاز وضع برنامج جديد مُختلط موجّه للموارد البشرية بحلول نهاية عام 2021. ويتوقف تحويل أو نقل أو إعادة تصميم مواد التدريب المتعلقة بالركائز الأخرى على نتيجة المناقشة الجارية بشأن إعادة تنظيم الأدوار والمسؤوليات والموارد. وعلاوة على ذلك، أعدت خطة التدريب المتعلقة بالتوسعة 2 على أساس خطة العمل لعام 2020، ويجري حالياً رصدها بغرض استكمالها بحلول نهاية عام 2020. وبغية مساعدة موظفي الأمم المتحدة على تعلم الخصائص الوظيفية لنظام أوموجا بهدف أداء معاملات العمل، سيتواصل تحسين الدورات التدريبية المتعلقة بنظام أوموجا عن طريق الأخذ بتكنولوجيات التعلم الإلكتروني وتعيين موجّهين للموظفين من أجل تحسين نقل المعارف.

سادسا - بيان جدوى نظام أوموجا

ألف - تحقيق الفوائد

146 - كررت الجمعية العامة، في قرارها 279/73، طلبها إلى الأمين العام أن يضع خططا واقعية لتحقيق الفوائد للكيانات المسؤولة عن التنفيذ، وأن يستخدم منهجية موحدة، مع إتاحة تفاصيل عن الفوائد النوعية والكمية على حد سواء، والافتراضات والعمليات التي تقوم عليها عملية الفوائد، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين.

147 - وذكر الأمين العام، في تقريره المرحلي العاشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد، أن خطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا قيد الإعداد. وذكر الأمين العام أيضا أن شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، قد حُدثت باعتبارها الوحدة التنسيقية المسؤولة عن رصد عملية تحقيق الفوائد، وإشراك أصحاب المصلحة من مختلف الوحدات والشعب، والرصد المستمر. وذكر في تقريره المرحلي الحادي عشر أن الإصدار الذي صدر مؤخرا في إطار مبادرة "متحدون من أجل الإصلاح" يمثل فرصة لمشروع أوموجا لاستعراض خطة تحقيق الفوائد بسرعة، وتعزيزها ومواءمتها مع الإطار الجديد، ثم نقلها إلى شعبة التحول المؤسسي والمساءلة من أجل تنفيذها.

148 - وأوصى المجلس في تقريره الثامن بأن تُنجز خطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا على سبيل الأولوية، وبأن تبدأ الشعبة المسؤولة العمل على قياس تحقيق الفوائد لجميع مراحل المشروع التي تُنفذ. ولاحظ المجلس أن خطة تحقيق الفوائد لم تُعرض بعد على اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا وأن الفريق العامل المعني بتحقيق الفوائد⁽⁶⁾ لم يُشكّل بعد.

149 - ويوصي المجلس بتشكيل الفريق العامل المعني بتحقيق الفوائد لكي يبدأ، في أقرب وقت ممكن، العمل على تحقيق الفوائد لجميع المراحل، وباستعراض الجداول الزمنية لخطة تحقيق الفوائد لتقييم ما إذا كان بالإمكان تقييم فوائد التوسعة 2 على النحو المقرر وضمن الجداول الزمنية المحددة.

150 - وقبلت الإدارة هذه التوصيات، لكنها ذكرت أن مدير المشروع قد أعد خطة تحقيق الفوائد ووقع عليها. وستُعرض أيضا على اللجنة التوجيهية واللجنة الخامسة.

باء - إجمالي تكلفة الملكية

151 - إجمالي تكلفة الملكية هو تقدير شامل لتكاليف تكنولوجيا المعلومات أو غيرها ضمن حدود المؤسسة على مدار الزمن. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، يشمل إجمالي تكلفة الملكية مصروفات اقتناء المعدات والبرمجيات الحاسوبية، والإدارة والدعم، والاتصالات، والمستخدمين النهائيين، وتكلفة الفرص الضائعة المتمثلة في توقّف العمل وفي التدريب وخسائر أخرى في الإنتاجية.

152 - وفي التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد، تم تنقيح التكلفة الإجمالية المقدرة لملكية المشروع من 1 402 مليون دولار في عام 2017 إلى 1 414 مليون دولار في

(6) الفريق العامل المعني بتحقيق الفوائد التابع لشعبة التحول المؤسسي والمساءلة في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال حُدّد بوصفه الوحدة المسؤولة عن تحديد تحقيق الفوائد وتقييمه ورصده.

عام 2018. وفي التقرير المرحلي الحادي عشر، زادت التكلفة الإجمالية المقدرة للملكية من 1 414 مليون دولار في عام 2018 إلى 1 429 مليون دولار في عام 2019. وترد التفاصيل في الجدول 3.

الجدول 3

إجمالي تكلفة الملكية

التقرير المرحلي العاشر للأمم العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد	التقرير المرحلي الحادي عشر للأمم العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد	الفترة	الفترة	فئة التكاليف
المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	الفترة	الفترة	
566 385 611	2020-2008	543 741 600	2019-2008	التكاليف المباشرة (أوموجا)
144 150 496	2019-2003	127 034 077	2018-2013	
38 693 696	2030-2020			التكاليف غير المباشرة
		19 000 000	2023-2019	
83 195 065	2019-2013	77 849 752	2018-2013	تكاليف التدريب
4 221 044	2030-2020			
79 349 102	2019-2016	118 600 000	2019-2016	تكاليف الصيانة
513 771 016	2030-2020	528 000 000	2030-2020	
1 429 766 030	2030-2008	1 414 225 429	2030-2008	المجموع

153 - ولاحظ المجلس أن التقرير المرحلي الحادي عشر للأمم العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد يذكر أن إجمالي التكلفة قد تم تحديثه مع مراعاة ملاحظات المجلس إلى أقصى حد ممكن.

154 - ولاحظ المجلس وجود مجال للتحسين في تقدير إجمالي تكلفة الملكية، على النحو المبين أدناه.

التكاليف المباشرة

155 - تتصل التكاليف المباشرة بالتكاليف المتعلقة بالوظائف، وبتكاليف الموظفين الأخرى (وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، وتكاليف الاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين (فريق أوموجا التقني)، والخدمات التعاقدية، ونفقات التشغيل العامة، واللوازم، والمواد. وذكر الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد أن التكاليف المباشرة تقدر بمبلغ 566,385 مليون دولار للفترة 2020-2008، على أساس إضافة الاحتياجات المتوقعة من الموارد البالغة 35,378 مليون دولار لعام 2020 (بعد تعديل الرصيد غير المستخدم البالغ 12,734 مليون دولار لعام 2019) لتنفيذ مشروع أوموجا من جميع النواحي بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020.

156 - وأبلغ المجلس بأن الدعم التقني خلال مرحلة الاستقرار (بعد التثبيت) المقدم لنظام أوموجا سيتطلب فريقاً متفرغاً لديه المهارات اللازمة لدعم جميع التكنولوجيات والخصائص الوظيفية التي يتألف منها نظام أوموجا. ولذلك، جرى التفكير في الاحتفاظ بـ 72 وظيفة لتشكّل فريقاً متخصصاً لدعم نظام أوموجا. ومع ذلك، أدرجت الاحتياجات من الموارد البالغة 22,644 مليون دولار لعام 2020 في حسابات التكاليف

المباشرة، ولم يدرج أي تقدير لتكاليف تلك الوظائف بعد عام 2020 في أي جزء من حسابات إجمالي تكلفة الملكية.

157 - وذكرت الإدارة أن الأرقام المتعلقة بعامي 2021 و 2022 هي مجرد تقديرات داخلية أولية للتكاليف المحتملة، نظراً لأن المشروع كان يعد تقديراته ويُحدّثها على مدى فترة زمنية متعددة السنوات، وإن لم يكن مطلوباً منه سوى تقديم خطط الموارد السنوية في كل تقرير مرحلي. وستُدرج الموارد المخصصة لفريق أوموجا، بالرغم من أنه ليس مشروعاً، في الميزانية البرنامجية، مع تخصيص حصة لمصادر أخرى في الميزانية حسبما تقرره الجمعية العامة. وذكرت الإدارة كذلك أن التكاليف المقدرة للفريق مشمولة في حساب تكاليف الصيانة السنوية، الذي يمكن إعادة تقييمه في ضوء التطورات الجديدة.

158 - ومع ذلك، لاحظ المجلس أن تكلفة الصيانة المتوقعة للفترة 2020-2030 تستند إلى استقرار تقديري بمعدل 8 في المائة من ميزانية الصيانة المتوقعة لعام 2020، التي لا تشمل أي تكاليف مباشرة تتعلق بفريق أوموجا. ولذلك، لم تدرج في حساب إجمالي تكلفة الملكية التكلفة المقدرة لفريق مشروع أوموجا لما بعد عام 2020.

التكاليف غير المباشرة

159 - تتصل التكاليف غير المباشرة بالتكاليف التي تتكبدها الإدارات لتسهيل الجاهزية التشغيلية التي تشمل أنشطة مثل تنقية البيانات وإثرائها، واختبارات الاستخدام، وتنسيق عملية النشر. وقد أبلغ الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد عن تكاليف غير مباشرة قدرها 144,150 مليون دولار للفترة 2013-2019؛ وبلغت التكاليف المقدرة للفترة 2020-2030 ما مقداره 38,693 مليون دولار.

160 - واستندت تقديرات التكاليف غير المباشرة إلى التكاليف القياسية المطبقة على الموظفين بناءً على أدوارهم في عملية النشر، حيث خصص لكل دور رتبة/درجة إرشادية وعدد أشهر عمل الفرد المكافئ للدوام الكامل بما يعكس مقدار الوقت المقدر المنفق في مرحلة النشر. ولاحظ المجلس وجود خطأ في تطبيق التكاليف القياسية الموحدة، وهو خطأ يؤثر على حساب التكاليف غير المباشرة للتحسينات المستمرة لعام 2019، التي قُدّرت بأقل من قيمها الحقيقية بمبلغ قدره 339 500 دولار. ونتيجة لذلك، قُدّرت التكاليف غير المباشرة المتوقعة للفترة 2020-2030 بأقل من قيمتها الحقيقية بمبلغ قدره 1,79 مليون دولار.

161 - وأقرت الإدارة بالأخطاء الحسابية الواردة في الحساب المتصل بالتحسينات المستمرة.

تكاليف التدريب

162 - في التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد، احتسبت الإدارة تكاليف التدريب للفترة 2013-2019 بمبلغ 83,195 مليون دولار، وتكاليف التدريب المقدرة للفترة 2020-2030 بمبلغ 4,221 ملايين دولار.

163 - ولاحظ المجلس أن تكلفة التدريب المتوقعة اعتمدت نموذجاً للتراجع بنسبة 15 في المائة، ستخفص على أساسه معدلات الالتحاق بالدورات التي تُنظم بإشراف مدربين، في حين سيزداد معدل الالتحاق بالتعلم الحاسوبي والمختلط بما نسبته 15 في المائة خلال الفترة 2020-2030.

- 164 - ولاحظ المجلس أن تكاليف التدريب المقدرة البالغة 4,221 مليون دولار احتُسبت على أساس متوسط التكلفة في الشهر بدلا من متوسط التكلفة في السنة، مما أدى إلى نقص في التقدير بمبلغ 77,423 مليون دولار. وعلاوة على ذلك، لم تشمل تكاليف التدريب المتوقعة التكاليف المقدرة للسفر المتصل بالتدريب.
- 165 - وذكرت الإدارة أن المشروع قد استعرض افتراضات جدول التدريب وبارامتراته، مع مراعاة الخطأ المذكور آنفا، وأن بارامتراته قد تم تنقيحها (نوع التعليم، ونموذج التراجع المطبق)، مع إضافة السفر السنوي المتصل بالتدريب، وأنه قد خضع لاستعراض من جانب المدير. وذكرت الإدارة أيضا أن تكلفة التدريب المتعلق بالسفر قُدِّرت بتحتفظ بنسبة 40 في المائة من تكلفة التدريب الذي ينظم بإشراف مدرِّبين. وبناء على ذلك، تم توفير تقدير منقح للتدريب بتكلفة إجمالية قدرها 28,44 مليون دولار للفترة 2020-2030.
- 166 - ولاحظ المجلس أن الإدارة غيرت الافتراضات التي تقوم عليها عملية إعداد التقديرات للتقرير المرحلي الحادي عشر، وقُدِّرت أن تكون معدلات التراجع أعلى في طريقة التدريب بإشراف مدرِّبين، والطريقة المختلطة، والطريقة الحاسوبية، وكذلك في التكلفة الشهرية المقدرة لجميع أنواع التدريب الثلاثة.
- 167 - ولاحظ المجلس أنه حتى مع استخدام المنهجية المنقحة كأساس لحساب تكاليف التدريب المقدرة، فإن إجمالي تكلفة الملكية قدرت بأقل من قيمتها الحقيقية بمبلغ قدره 24,22 مليون دولار.

تكاليف الصيانة

- 168 - في التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد، أفادت الإدارة بأن تكاليف الصيانة الفعلية لنظام أوموجا للفترة 2016-2019 بلغت 79,349 مليون دولار، وأن تكاليف الصيانة المتوقعة للفترة 2020-2030 تبلغ 513,771 مليون دولار. وقد استند التقدير إلى الميزانية المتوقعة لعام 2020 البالغة 30,865 مليون دولار، مع مزيد من الاستقراء التقديري بمعدل 8 في المائة للفترة 2021-2030.
- 169 - ولاحظ المجلس أن التقدير المفصل للتكاليف المتوقعة لعام 2020 يشمل اعتمادا مرصودا للنمو العضوي المتصل بتراخيص SAP قدره مليون دولار. ومع ذلك، أبلغ المجلس بأن الإدارة تمكنت من التحكم في هذا النمو العضوي، وأن الاعتماد الإضافي المخصص في الميزانية لهذا الغرض غير ضروري.
- 170 - ولاحظ المجلس أيضا أن التقدير المفصل لتكاليف الصيانة المتوقعة لعام 2020 يشمل 86 700 دولار في عام 2020 تتصل بالحصول على تراخيص إضافية ناجمة عن مراجعة الحسابات السنوية التي تجربها شركة SAP، وذلك استنادا إلى اعتماد في الميزانية قدره 85 000 دولار لعام 2019. ومع ذلك، أبلغ المجلس بأنه لم يتم دفع أي مبالغ للحصول على تراخيص إضافية خلال عام 2019 نتيجة لمراجعة الحسابات التي تجربها شركة SAP.
- 171 - ولاحظ المجلس أن إدراج هذه التقديرات في حساب تكاليف الصيانة المتوقعة قد أدى إلى المبالغة في تقدير إجمالي تكلفة الملكية.
- 172 - ويوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة خطوات لتصحيح الأخطاء في الحساب والتقدير الواردة في مختلف عناصر التكاليف المباشرة وغير المباشرة، والقيام وفقا لذلك بإعادة النظر في مبلغ إجمالي تكلفة الملكية الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في التقرير المرحلي المقبل.

سابعاً - خطة التعميم

173 - طلبت الجمعية في قرارها 279/73 إلى الأمين العام بلوغ أهداف المشروع وتحقيق التنفيذ الكامل للمشروع بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم خطة مفصلة لدمج فريق أوموجا في الأمانة العامة، بما يشمل التدابير الرامية إلى ضمان نموذج أعمال مستدام لمشروع أوموجا، في سياق تقريره المقبل عن مشروع التخطيط المركزي للموارد.

174 - ولاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها عن التقرير المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/74/7/Add.17)، أن التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام لا يقدم خطة مفصلة للتعميم على نحو ما طلبته الجمعية العامة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره المرحلي الثاني عشر خطة مفصلة لدمج فريق أوموجا في الأمانة العامة لضمان نموذج أعمال مستدام لمشروع أوموجا. وأيدت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها 263/74.

175 - وأبلغ المجلس أيضاً بما يلي:

(أ) اقترحت الإدارة عرض خطة التعميم في التقرير المرحلي الثاني عشر بدلاً من التقرير المرحلي الحادي عشر للأسباب التالية:

'1' أتاحت التغييرات المدخلة في إطار الإصلاح الإداري اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019 فرصاً جديدة لنموذج أوموجا لتقديم الدعم خلال مرحلة الاستقرار؛

'2' أتاحت كل من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العمليتي قدرات مؤسسية لأداء المهام خلال مرحلة الاستقرار، وهي قدرات تستحق التقييم والمتابعة؛

(ب) سيكون الاعتبار الأولي لخطة التعميم هو كفالة أن يكون لدى فريق مشروع أوموجا الأساسي القدرة المناسبة على تصميم الحل وبنائه وصيانته، وأن يكون هو بحكم الواقع الجهة المعنية بتكامل النظم. ومن المتوقع أن يتم "رفع الفريق ونقله" إلى الوحدات التنظيمية، حسب الاقتضاء؛

(ج) بلغت الوظائف العادية المقترحة للتعميم بحلول نهاية عام 2020 ما عدده 72 وظيفة. وقُدّر عدد وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترح الاحتفاظ بها بحلول نهاية عام 2020 بما عدده 23 وظيفة. وقُدّر عدد المتعاقدين المقترح الاحتفاظ بهم بحلول نهاية عام 2020 بـ 25 متعاقداً.

(د) وتشمل الوحدات التنظيمية الرئيسية التي يجري النظر في تعميم الوظائف العادية والمساعدة المؤقتة العامة والمتعاقدين فيها ما يلي:

'1' شعبة التحول المؤسسي والمساءلة في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال: المشاورات وأعمال التقييم جارية لتعديل قاعدة الموارد الحالية لنظام أوموجا والشعبة (ولا سيما الموظفون)، من أجل تعميم المهام تدريجياً ابتداءً من عام 2020؛

'2' مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التقييم جارٍ فيما يتعلق بما ستكون عليه في المستقبل حالة دعم صيانة الهياكل الأساسية والمعدات الحاسوبية، ولتحديد ما إذا كان أي من الموارد التعاقدية أو موارد المساعدة المؤقتة العامة في نظام أوموجا سيتعين نقله

إلى المكتب أو ما إذا كان من الممكن الحفاظ على علاقة العمل الحالية بين نظام أوموجا والمكتب.

176 - وأبرز المجلس رأيه بشأن خطة التعميم في تقريره الثامن، ولا يزال يرى أن من المهم وضع الصيغة النهائية لخطة التعميم وتقديمها إلى الجمعية العامة في أقرب فرصة. ولا يزال المجلس يرى أيضا أن عملية تخطيط التعميم ينبغي أن تتضمن الجانب المتعلق بتحقيق أوجه التآزر مع المهام التي عُممت بالفعل لتنفيذ هيكل دعم لنظام أوموجا في مرحلة ما بعد التعميم يتسم بالمتانة والخفة والفعالية.

177 - ويكرر المجلس توصيته بأن تعطي الإدارة الأولوية لإعداد وتفعيل خطة تعميم نظام أوموجا. ويوصي المجلس أيضا بأن تُعرض خطة التعميم على الجمعية العامة في التقرير المرحلي المقبل للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد.

178 - ويكرر المجلس أيضا توصياته بأن تحدد خطة التعميم هيكل دعم قويا وسريعا وفعالاً لنظام أوموجا في مرحلة ما بعد التعميم وأن تلبى احتياجات تثبيت التوسعة 2 لنظام أوموجا ودعم الإنتاج وإدخال تحسينات مستمرة وتطوير المهارات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤوليات.

ثامنا - شكر وتقدير

179 - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما لقيه موظفوه من تعاون ومساعدة من وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ومدير المشروع، ومن الموظفين التابعين لهما.

(توقيع) كاي شيلر

رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) راجيف مهريشي

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند

(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) خورخي برموديز

المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

الرقم	السنة	التقرير	الفقرة	التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ (شباط/فبراير 2020)	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ	نفذت بالكامل	قييد	لم تتجاوزتها
1	2013	A/68/151	16	يوصي المجلس الإدارة بتصميم وتعميم وتنفيذ خطة على مستوى كل مجال من مجالات الأعمال لاستغلال الفوائد المحددة للبيانات المستكملة والموحدة التي يتيحها نظام تخطيط موارد المؤسسة، بما في ذلك الكيفية التي تعتم بها تحقيق الفوائد النوعية والكمية من المعلومات المحسنة	قام مدير مشروع أوموجا في عام 2019 بوضع الصيغة النهائية لخطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا ووقع عليها، وتم إطلاع شعبة التحول المؤسسي والمساءلة عليها في كانون الثاني/يناير 2020	بالنظر إلى أن خطة تحقيق الفوائد لم تُقدم بعد إلى اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ	X		
2	2013	A/68/151	26	يوصي المجلس الإدارة بأن تضع منهجية محكمة تحدد بوضوح: (أ) الحالة الراهنة للأداء التشغيلي في كل وحدة من وحدات الأعمال فيما يتعلق بالوقت والتكلفة والنوعية؛ و (ب) مستوى الأداء المستقبلي الذي يتعين بلوغه بعد التنفيذ؛ و (ج) النهج والاستثمار اللازمين لبلوغ مستوى الأداء المستقبلي المستهدف؛ و (د) كيفية قياس الفوائد المتحققة والإبلاغ عنها	قام مدير نظام أوموجا في عام 2019 بوضع الصيغة النهائية لخطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا ووقع عليها، وتم إطلاع شعبة التحول المؤسسي والمساءلة عليها في كانون الثاني/يناير 2020	بالنظر إلى أن خطة تحقيق الفوائد لم تُقدم بعد إلى اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ	X		
3	2016	A/71/180	الموجز، 23 (ج)	يوصي المجلس بأن تكفل الإدارة تقديم الدعم لوحدة الأعمال في تطبيق المنهجية الجديدة التي تم تطويرها لتحديد وتحقيق الفوائد المرجوة من تحسين أساليب العمل؛ وينبغي أن يشمل ذلك توفير فرص الحصول على المهارات والقدرات في مجال تحسين العمليات، ومحاسبة مجالات الأعمال عن إنجاز الفوائد المتوقعة	قام مدير نظام أوموجا في عام 2019 بوضع الصيغة النهائية لخطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا ووقع عليها، وتم إطلاع شعبة التحول المؤسسي والمساءلة عليها في كانون الثاني/يناير 2020	بالنظر إلى أن خطة تحقيق الفوائد لم تُقدم بعد إلى اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ	X		

الرقم	السنة	التقرير	الفقرة	التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ (شباط/فبراير 2020)	تعليقات المجلس على حالة تنفيذ	نفذت	قيدها	لم تجاوزتها
4	2016	A/71/180	الموجز، 23 (هـ)	يوصي المجلس بأن يقوم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومالكو العملية بوضع خطط تفصيلية للتعميم والتماس الموافقة على التمويل اللازم في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.	نفذت جزئياً. أنجز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعميم عناصر نظام أوموجا المتصلة بتكنولوجيا المعلومات (المعدات الحاسوبية، والدعم من المستوى 1، وما إلى ذلك)، ويقوم كل مجال من مجالات العمل حالياً بإضافة القدرات (الاختبار، والدعم من المستوى 2، وما إلى ذلك). وسيُعرض نموذج جديد للتمويل في التقرير المرحلي الثاني عشر للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد، وقد ورد بالفعل شرحه جزئياً في التقرير المرحلي الحادي عشر.	X	بما أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ		
5	2017	A/72/157	42	يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة، بالتشاور مع مستخدمي التقارير، بإعداد خطة شاملة فيما يتعلق بشكل إعداد التقارير عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال بهدف إدراج التقارير المستخدمة بكثرة في قائمة التقارير الموحدة التي تصدرها المؤسسة	منذ أيار/مايو 2019، أُسند إلى شعبة التحول المؤسسي والمساءلة جميع الاحتياجات في مجال تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال وتحديد أولويات هذه الاحتياجات ونطاقها والإبلاغ عنها	X	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، فإن هذه التوصية تعتبر منفذة		
6	2017	A/72/157	71	يوصي المجلس أيضاً أن تُجمد الخطة المستكملة لتحقيق الفوائد، بعد موافقة الجمعية العامة عليها، لتكون بمثابة خط أساس لرصد تحقيق الفوائد التي ستنشأ عن استخدام نظام أوموجا في المستقبل	قام مدير نظام أوموجا في عام 2019 بوضع الصيغة النهائية لخطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا ووقع عليها، وتم إطلاع شعبة التحول المؤسسي والمساءلة عليها في كانون الثاني/يناير 2020	X	بالنظر إلى أن خطة تحقيق الفوائد لم تُقدم بعد إلى اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ		
7	2017	A/72/157	80	يوصي المجلس بالإسراع بإجراء تحليل لنتائج المشروع التجريبي لعملية الشراء الإلكتروني، ومراعاة تلك النتائج عند تطبيق العطاءات المقدمة إلكترونياً فيما يتعلق بجميع الأصناف المعنية	نفذت بالكامل. بعد الانتهاء من الاستعراض الداخلي والموافقة، تقوم شعبة المشتريات ومكتب الشؤون القانونية حالياً بوضع الصيغة النهائية للأحكام والشروط. ومن المتوقع أن ينجز ذلك بحلول منتصف شباط/فبراير 2020.	X	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ		
8	2018	A/73/169	38	يوصي المجلس بما يلي: (أ) أن تعد الإدارة خطة لتحقيق الفوائد من نظام أوموجا، مع التركيز على التحسينات الناتجة عن أساليب العمل القائمة على نظام أوموجا ورصد أساليب العمل هذه لتحقيق مزيد من الفوائد؛	قام مدير نظام أوموجا في عام 2019 بوضع الصيغة النهائية لخطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا ووقع عليها، وتم إطلاع شعبة التحول المؤسسي والمساءلة عليها في كانون الثاني/يناير 2020	X	بالنظر إلى أن خطة تحقيق الفوائد لم تُقدم بعد إلى اللجنة التوجيهية لنظام أوموجا، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ		

الرقم	السنة	التقرير	الفقرة	التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ (شباط/فبراير 2020)	تعليقات المجلس على حالة تنفيذ بالكامل	نفذت قيد لم تجاوزتها
				(ب) أن تحتفظ الإدارة بالوثائق الملائمة التي تدعم كيفية حساب الأرقام التي تحدد كمّ الفوائد المحققة؛			
				(ج) أن تحدد الإدارة قسماً تنسيقياً أو وحدة تنسيقية لتكون الجهة الرئيسية القيمة على عملية تحقيق الفوائد ولتكون مسؤولة عما يلي: '1' رصد عملية تحقيق الفوائد؛ و '2' التواصل مع الجهات المعنية في مختلف الوحدات والأقسام؛ و '3' الرصد المستمر			
9	2018	A/73/169	57	يوصي المجلس بأن تُنجز الإدارة عملية التنقية في الوقت المناسب لتتمّ عملية التصديق على سجلات الوقت السنوية	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ	X
10	2018	A/73/169	61	يوصي المجلس بأن تحل الإدارة الأرصدة السالبة التي وقف عليها المجلس بالنسبة لكل نوع من أنواع أنصبة الإجازة، وأن تُقوّم وحدة أوموجا لإدارة الموارد البشرية من خلال طلبات للتغيير، حسب الاقتضاء	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ	X
11	2018	A/73/169	71	يوصي المجلس باستعراض فئات الأصول للتأكد من تصنيف المعدات المتماثلة ضمن فئات الأصول نفسها	ذكرت الإدارة أن المناقشات جارية مع قطاع الأعمال بشأن أثر هذا التغيير. وتُجري حالياً صياغة طلب للتغيير	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ	X
12	2018	A/73/169	85	يوصي المجلس بأن تضمن الإدارة إلزام موظفي الاتصال الأمني بإجراء استعراض موثّق على النحو المناسب لعملية توفير الوصول للمستخدمين وبوتيرة تحددها الجهات القيمة على عمليات أوموجا	وفقاً لاختصاصات مكتب أوموجا للاتصال الأمني، يقوم موظفو الاتصال الأمني باستعراض إمكانية الوصول المتاحة للمستخدمين. وتم إجراء عملية تنقية	تبين أن الموظفين المنتهية خدمتهم/المتقاعدين/غير النشطين لديهم إمكانية الوصول إلى نظام أوموجا. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ	X
13	2018	A/73/169	86	يوصي المجلس أيضاً بأن تتخذ الإدارة تدابير لضمان إلغاء الوصول المستمر لنظام أوموجا من قبل جميع الموظفين المنتهية خدمتهم والمتقاعدين، وبأن توضع سياسة لتنظيم الوصول المستمر للموظفين المنتهية خدمتهم لمتطلبات الخدمة الذاتية، حسب الاقتضاء	أجريت عملية تنقية، أعقبها إصدار الدليل الفصلي لموظف الاتصال الأمني المتعلق بالتحقق من إمكانية الوصول	كانت هناك حالات كان فيها الموظفون المنتهية خدمتهم والمتقاعدون لديهم إمكانية الوصول إلى نظام أوموجا. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ	X

الرقم	السنة	التقرير	الفقرة	التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ (شباط/فبراير 2020)	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ	نفذت قيد لم تجاوزتها	تتخذ الأحدث
14	2018	A/73/169	94	يوصي المجلس بأن تضمن الإدارة إسناد حساب مستخدم واحد فقط لكل موظف	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية على أساس أنه قد تم تنفيذ عملية تنقية جرى فيها إلغاء جميع الهويات المكررة. وبعد استعراض دقيق للسبب الجذري، تقرر أن نظام أوموجا لا يمكنه "التصدي" لمسألة الهويات المكررة إلا من خلال الرصد المنتظم. فيعد إنشاء هوية في نظام Unite، يتم إرسال هذه الهوية إلى نظام SAP لإدارة الهوية، وحينئذ يكون الوقت قد فات لمنع إنشاء هوية مكررة في نظام أوموجا	X	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، فإن هذه التوصية تعتبر منفذة	
15	2018	A/73/169	95	يوصي المجلس أيضاً بأن يُلغى فوراً واحد من كل حسابي مستخدم مُسندين حالياً لبعض الموظفين	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية على أساس أنه تم تنفيذ عملية تنقية جرى فيها إلغاء جميع الهويات المكررة المعروفة. وبعد استعراض دقيق للسبب الجذري، تقرر أن نظام أوموجا لا يمكنه "التصدي" لمسألة الهويات المكررة إلا من خلال الرصد المنتظم. فيعد إنشاء هوية في نظام Unite، يتم إرسال هذه الهوية إلى نظام إدارة الهوية، وحينئذ يكون الوقت قد فات لمنع إنشاء هوية مكررة في نظام أوموجا	X	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، فإن هذه التوصية تعتبر منفذة	
16	2018	A/73/169	109	يوصي المجلس بما يلي: (أ) أن تلغي الجهات القِيمة على عمليات أوموجا الأدوار المسندة أصلاً والتي تنطوي على تضارب؛ (ب) أن تقوم الجهات القِيمة على عمليات أوموجا بأتمتة قواعد الفصل بين المهام في تطبيق توفير الوصول للمستخدمين؛ (ج) أن توضع إجراءات موحدة لإجراء استعراض دوري لأي تضاربات موثقة أياها رؤساء وحدات العمل المعنيين. وينبغي توثيق القدرة على إبطال قواعد الفصل بين المهام ومراقبتها باستعراضها دورياً	(أ) نُفذت عملية تنقية لإلغاء دخول المستخدمين غير المخولين إلى نظام أوموجا؛ (ب) جرت أتمتة قواعد الفصل بين الواجبات. وعند تقديم أي طلب ضمن تطبيق إلغاء دخول المستخدمين إلى نظام أوموجا، سيتم التحقق من التضاربات استناداً إلى جدول القواعد. وفي حالة وجود تضارب، لا يمكن حفظ الطلب إلا في حالة إدخال تعليق يبرر الموافقة. وتسجل هذه التعليقات في الطلب؛ (ج) يجري إعداد تقرير جديد يمكن لموظفي الاتصال الأمني استخدامه في الاستعراض الدوري للانتهاكات المتعلقة بالفصل بين الواجبات	X	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، فإن التوصيتين الوردتين في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) تعتبران منفذتين. أما فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (ج)، فبالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ	

الرقم	السنة	التقرير	الفقرة	التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ (شباط/فبراير 2020)	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ	نفذت بالكامل	قيدهم	لم تجاوزتها
17	2018	A/73/169	117	يوصي المجلس باستكمال الأخذ بجميع البنود القابلة للتنفيذ الواردة في التقرير المتعلق بتمرين استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في أقرب فرصة ممكنة، وإجراء تمرين آخر للخطة المحدثة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث بعد نقل المعدات الحاسوبية لضمان جاهزية لاستعادة قدرة نظام أوموجا على العمل بعد الكوارث	نفذت جزئياً. نفذت جميع الدروس المستفادة من تمرين استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث الذي أجري في عام 2017 باستثناء اثنين. أما الدريسان الباقيان فمكتملان، ولكن يتعين الانتهاء منهما في وقت أقرب إلى بداية التمرين الفعلي على استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وسيجرى هذا التمرين بالتنسيق مع مجالات الأعمال ومن المتوقع أن يتم في الربع الثاني من عام 2020	X			
18	2018	A/73/169	150	يوصي المجلس بإبلاء الأولوية للعمل المتصل بإثراء الطيقات الدلالية في الوحدات المختلفة جنباً إلى جنب مع عمليات التطوير المتصلة بالتوسعة 2 لنظام أوموجا، وإنجازه على وجه السرعة	تُولى الأولوية لجميع الأعمال في مشروع أوموجا استناداً إلى المنجزات المستهدفة المتصلة بالتوسعة 2. ونُقل برنامج الطبقة الدلالية المتصل بتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال إلى شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، وذلك في إطار الإصلاح الإداري. وأنشئت عملية جديدة لتحديد الأولويات والتطوير وبدء العمل. ويمكن تقديم عروض توضيحية عن الطريقة التي يتم بها الآن نشر العروض البصرية والتقارير القياسية. وفيما يتعلق بتطوير التوسعة 2 لنظام أوموجا، فإن لوحة معلومات تطبيق الإدارة الاستراتيجية هي مثال على كيفية نشر الخاصيات الوظيفية للتوسعة 2 لنظام أوموجا في ضوء الطبقة الدلالية الجديدة لنظام HANA	X		بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، فإن هذه التوصية تعتبر منقذة	
19	2018	A/73/169	158	يوصي المجلس الإدارة بأن تحدد معدلاً لحل المشاكل دون إحالتها إلى مستويات أعلى وخطة عمل لتحقيقه ضمن إطار زمني معقول	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	X		لم ينفذ الإجراء الموصى به بعد، وتعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ	
20	2018	A/73/169	164	يوصي المجلس بأن يستعرض المجلس المعنى بمراقبة التغييرات طلبات التغيير التي لم يُبَيّن فيها منذ أكثر من سنة في غضون إطار زمني معقول	في إطار مشروع SAP للانتقال إلى أداة إدارة طلبات التغيير (ChARM)، الذي توقف بموجبه المجلس المعنى بمراقبة التغييرات عن استخدام المشروع القائم على أداة JIRA المتعلق بالطلبات المقدمة إلى المجلس المعنى بمراقبة التغييرات، تم بشكل منهجي استعراض جميع الطلبات المفتوحة المقدمة إلى المجلس المعنى بمراقبة التغييرات، بغض النظر عن عمرها، وذلك من جانب المسؤولين الموظفين في نظام أوموجا مع نظرائهم في مجال الأعمال. واستناداً إلى هذا الاستعراض، أنشئت طلبات التغيير في أداة ChARM. وتم وقف تشغيل مشروع الطلبات المقدمة إلى المجلس المعنى بمراقبة التغييرات (CCBREQ)	X		بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، فإن هذه التوصية تعتبر منقذة	

الرقم	السنة	التقرير	الفقرة	التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ (شباط/فبراير 2020)	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ	نفذت بالكامل	قيّد التنفيذ	لم تجاوزتها
21	2018	A/73/169	166	يوصي المجلس بأن تولى الأولوية، من خلال استعراض أولي، لجميع طلبات التغيير، وبأن يحدّد موعد مستهدف محتمل للتنفيذ	مع تنفيذ أداة ChaRM، يملأ مقدم الطلب الخانات المدرجة تحت "الأولوية" و "موعد الاستحقاق" (التاريخ الذي ينبغي أن يحدث فيه التغيير)، ويكون مقدم الطلب عادةً أحد النظراء الوظيفيين في مجال الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العملية الجديدة لها "مدير تغيير تتمثل مسؤوليته، عند الاستعراض الأولي لطلب التغيير، في ضمان إمكانية الالتزام بالتاريخ الوارد في خانة "موعد الاستحقاق"، مع مراعاة الطابع المعقد لعملية التطوير وعبء العمل الذي يقع على كاهل فريق التطوير، وكذلك الأولوية من منظور الأعمال التجارية. وبما أن مشروع ChaRM قد بلغ مرحلة النضج مع ما ينطوي عليه تنفيذ النظام الجديد من جوانب إدارة التغيير، فإن المجلس المعنى بمراقبة التغييرات يحيط علماً الآن أيضاً بخانة "الأولوية" والتاريخ الوارد تحت خانة "موعد الاستحقاق" ويقوم بمساعدة مدير التغيير متى كانت لديه شواغل	X			
22	2018	A/73/169	168	يوصي المجلس بأن تولى الأولوية لطلبات التغيير الحاسمة الأهمية من الناحية التشغيلية وتلك التي تتصل مباشرة بإمكانية تحقيق فوائد، ما دامت لا تؤثر على نواتج مشروع التوسعة 2 لنظام أوموجا، بغية ضمان إجراء تحسينات مستمرة على نظام أوموجا	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X		
23	2018	A/73/169	173	يوصي المجلس بأن تواصل الخطى الانتقالية لإدماج نظام أوموجا مراعاة الأثر المحتمل لإصلاحات الأمين العام والجدول الزمني لعمليات نشر التوسعة 2 لنظام أوموجا ومتطلبات إجراء تحسينات مستمرة في مختلف الوحدات	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X		
24	2019	A/74/153	20	يوصي المجلس بأن تتابع لجنتنا الحوكمة باستمرار التطورات المتعلقة بالمشاريع، وأن تعمل بانتظام على استعراض ورصد المسائل الرئيسية المتصلة بتنفيذ المشاريع، وأن تضطلعاً بدور قيادي استباقي في توجيه المشروع نحو الإنجاز	نفذت بالكامل	بالنظر إلى الاستمرار في ملاحظة مسألة مماثلة، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ	X		

الرقم	السنة	التقرير	الفقرة	التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ (شباط/فبراير 2020)	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ	نفذت بالكامل	قيدهم	لم تجاوزتها
25	2019	A/74/153	28	يوصي المجلس بأن تعد الإدارة خططاً للمشاريع تحدد بوضوح فرادى المهام، وما بينها من علاقات اعتمادية، ومسارها الحرج، وجداولها الزمنية المفصلة حسب المهمة، وأن تقوم برصدها من أجل المساعدة في إنجاز المشاريع وفقاً للجدول الزمني	نفذت بالكامل	بالنظر إلى الاستمرار في ملاحظة مسألة مماثلة، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ	X		
26	2019	A/74/153	50	يوصي المجلس بأن تستعرض الإدارة باستمرار المخاطر التي تهدد تحقيق النشر الكامل لنظام أوموجا (من حيث العمليات، والخصائص الوظيفية للتطبيقات، والكيانات والتكامل المتوخى لها) بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وأن تنفذ الاستراتيجيات المناسبة للتخفيف من حدتها	لم يتم تلقي رد	بالنظر إلى أن المشروع لم يكتمل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وأن الجمعية العامة مددت فترة الإنجاز حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ونظراً إلى أن هناك مسائل مماثلة لوحظت خلال عملية المراجعة الحالية للحسابات، فإن التوصية تعتبر قيد التنفيذ	X		
27	2019	A/74/153	51	يوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة خطوات لتقييم أثر الواجهات البنائية التي يتعين تحقيق التكامل بينها وبين نظام أوموجا (بما في ذلك الأثر المالي)	تم تقييم الأثر المذكور فيما يتعلق بالنظم قيد التشغيل المغايرة لنظام SAP البالغ عددها 21 نظاماً، والتي لها واجهات بنائية مع نظام أوموجا. وتؤكد شركة SAP، وفقاً للمراجعة السنوية للتراخيص، أن نظام أوموجا لا يخرق أي اتفاق ترخيص. وتم تقييم كل واجهة بنائية على حدة، وبالتالي تقرر أن الأثر المترتب على الترخيص مشمول بالتراخيص الحالية	لم يتم الانتهاء من التقييم بعد، على النحو المبين في هذا التقرير. وتعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ	X		
28	2019	A/74/153	52	يوصي المجلس بأن تستعرض الإدارة الثغرات المكتشفة في جاهزية الأعمال وتتخذ خطوات لمعالجة هذه الثغرات في الوقت المناسب	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X		
29	2019	A/74/153	53	يوصي المجلس بأن تحدد الإدارة المخاطر المرتبطة بتركيب مكون التخطيط المتكامل للأعمال على السحابة الإلكترونية فيما يخص البيانات والاستضافة والولاية القانونية التي تتحدد على ضوءها القوانين المنطبقة، وذلك على سبيل الأولوية، وأن تنجز المفاوضات الجارية وتتخذ الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب من أجل نشر مكون إدارة سلسلة الإمداد وفقاً للجدول الزمني المقرر	نفذت بالكامل	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، فإن هذه التوصية تعتبر منفذة	X		

الرقم	السنة	التقرير	الفقرة	التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ (شباط/فبراير 2020)	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ	نفذت بالكامل	قيّد التنفيذ	لم تجاوزتها
30	2019	A/74/153	68	يوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة التدابير المناسبة لملء الوظائف الشاغرة في وقت مبكر وأن توفر التدريب المناسب للموظفين الجدد للمساعدة على معالجة التعقيدات التي ينطوي عليها تنفيذ المشاريع	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X		
31	2019	A/74/153	69	يوصي المجلس بأن تواصل الإدارة، قدر الإمكان، توفير مستويات الدعم في مجال بناء القدرات إلى موظفي فريق المشروع اللازمة لتحقيق هدف الحد من الاعتماد على الخبراء الاستشاريين	يتفق مشروع أوموجا بأن خطته الاستراتيجية المتعددة السنوات ستواصل التقدم بنجاح نحو تحقيق هدف الوصول بعملية التنظيم إلى وضع نهائي، حسب التكلفة الصادر عن الجمعية العامة: فريق يتسم بقدرة مستقلة مثل هيكل مستدام للتكاليف	بالنظر إلى وجود وظائف مهمة شاغرة في فريق المشروع، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ	X		
					وتعكس النتيجة المالية للقدرة المستقلة والهيكل المستدام للتكاليف في الانخفاض الكبير في النفقات مقارنة بالفترة 2015-2016، في حين لا يزال نشر المشاريع الفرعية في إطار التوسعة 2 من نظام أوموجا جارياً. وفي عام 2019، كان اتجاه الإنفاق يشهد انخفاضاً كما كان مقررًا، مع استمرار الانخفاض التدريجي في الإنفاق التعاقدية.				
					وبالنسبة لعام 2020، يواصل المشروع خطته المتعددة المستويات الرامية إلى السماح بمزيد من الانخفاض كما في الفترة 2017-2019، مع مزيد من التخفيض في الإنفاق التعاقدية				
32	2019	A/74/153	70	يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بوضع خطة وجدول زمني للتدريب من أجل استغلال الوقت المتاح لفريق المشروع على النحو الأمثل، وأن تخطط للفصل بين الأدوار المحددة للمستوى 3 من دعم الإنتاج والأدوار اللازمة لعمليات النشر المقبلة، من أجل تخفيف الضغط على الموارد المتاحة	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X		
33	2019	A/74/153	81	يوصي المجلس بأن تستعرض الإدارة متطلبات الأعمال الخاصة برفع الفواتير من خلال عملية تحميل الملفات، وأن تقيد أنواع الحسابات المستحقة الدفع وتحدد عدد المستخدمين في إطار هذه العملية لضمان تحقيق الفوائد الكاملة للخاصية الوظيفية المتعلقة بالمطابقة الثلاثية في نظام أوموجا	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة أبلغت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X		

الرقم	السنة	التقرير	الفقرة	التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ (شباط/فبراير 2020)	تعليقات المجلس على حالة التنفيذ	نفذت بالكامل	قيّد التنفيذ	لم تنفَّذ الأحداث	تجاوزتها
34	2019	A/74/153	82	يوصي المجلس بأن تطبّق الإدارة التشغيل الآلي لإصدار مقترحات الدفع الرئيسية في نظام أومجا، وأن تقلل إلى أدنى حد من الاستثناءات التي قد تستلزم تنفيذ عمليات إصدار مقترحات الدفع بصورة مخصصة لحالات بعينها	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X			
35	2019	A/74/153	83	يوصي المجلس بأن تستعرض الإدارة البيانات المرجعية المتعلقة بالتفاصيل المصرفية من أجل تحديد الحالات التي يكون فيها عدة بائعين مرتبطين بالحساب المصرفي نفسه، وتصحيحها عند اللزوم	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة أبلغت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X			
36	2019	A/74/153	84	يوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة تدابير للتقليل إلى أدنى حد من التدخلات اليدوية في الواجهة البيئية الرابطة بين نظام أومجا وشبكة سويفت ضماناً للقدرة على توجيه الرسائل المهيكلة بسلاسة	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X			
37	2019	A/74/153	112	يوصي المجلس بأن تستفيد الإدارة من القدرة المُحسّنة لإثراء تقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال التي تصدرها ولجعلها قادرة على دمج البيانات عبر الركائز والتطبيقات الوظيفية	نُقل برنامج الطبقة الدلالية لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال إلى شعبة التحول المؤسسي والمساعدة، وذلك في إطار الإصلاح الإداري. وأُنشئت عملية جديدة لتحديد الأولويات والتطوير وبدء العمل. ويمكن تقديم عروض توضيحية عن الطريقة التي يتم بها الآن نشر العروض البصرية والتقارير القياسية	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، فإن هذه التوصية تعتبر منفذة	X			
38	2019	A/74/153	113	يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديد واعتماد جداول زمنية مستهدفة للعمليات التي استقرت من أجل حل المشاكل دون إحالتها إلى مستويات أعلى، وللمعدل الإجمالي لحل المشاكل دون إحالتها إلى مستويات أعلى بالنسبة للحوادث وطلبات الخدمة	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X			
39	2019	A/74/153	114	يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديد المعاملات الهامة غير المدرجة في برنامج رصد التحسينات المستمرة، وتنفيذ تدابير ملائمة لرصد أداؤها	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X			
40	2019	A/74/153	115	يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بإعداد خطة لدمج جميع المواد التدريبية على منصة واحدة مشتركة. ويوصي المجلس أيضاً بأن تقوم الإدارة بإعداد ونشر خطة ومواد تدريبية شاملة لتحقيق الخاصيات الوظيفية اللاحقة للتوسعة 2	ذكرت الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X			

الرقم	السنة	التقرير	الفقرة	التوصية	تعليقات الإدارة على حالة التنفيذ (شباط/فبراير 2020)	تعليقات المجلس على حالة تنفيذ	نفذت بالكامل	قيدهم	لم تجاوزتها	
41	2019	A/74/153	121	يوصي المجلس بإنجاز خطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا على سبيل الأولوية، وبأن تبدأ الشعبة المسؤولة العمل على قياس تحقيق الفوائد لجميع مراحل المشروع التي نُفذت	قام مدير مشروع أوموجا في عام 2019 بوضع الصيغة النهائية لخطة تحقيق الفوائد من نظام أوموجا ووقع عليها، وتم إطلاع شعبة التحول المؤسسي والمساءلة عليها في كانون الثاني/يناير 2020	لا تزال الإجراءات معلقة، نظرا لأن شعبة التحول المؤسسي والمساءلة لم تتسرع بعد في العمل المتعلق بتحقيق الفوائد. وتعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ	X			
42	2019	A/74/153	144	يوصي المجلس بضرورة إعادة تقييم تقديرات التكاليف غير المباشرة من خلال النظر في تحديد تكلفة معيارية موحدة تُطبق على نطاق جميع الجهات القيمة على العمليات، وتجنب الأخطاء الحسابية، والنظر في خط الأساس الصحيح من أجل تحقيق التحسينات المستمرة	تم توحيد جميع التكاليف في حسابات التكاليف غير المباشرة، على النحو الوارد في التقرير المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد. ونتيجة للسهولة، حدث خطأ في خلية واحدة في جدول مايكروسوفت إكسل، وتم تصحيحه وسيرد بصيغته المصححة في التقرير المرحلي الثاني عشر	لم تكتمل الإجراءات بعد، كما يتبين من الأخطاء المشار إليها في هذا التقرير. وتعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ	X			
43	2019	A/74/153	145	يوصي المجلس بأن تعمل الإدارة على استنباط تكاليف التدريب للفترة 2019-2030 وبأن تدرجها في إجمالي تكلفة الملكية	عرضت تكاليف التدريب للفترة 2019-2030 في التقرير المرحلي الحادي عشر عن مشروع التخطيط المركزي للموارد. وعلاوة على ذلك، يجري تنقيح تكاليف التدريب وفقا لملاحظات مراجعة الحسابات المتعلقة بالتدريب	لم تكتمل الإجراءات بعد، كما يتبين من الأخطاء المشار إليها في هذا التقرير. وتعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ	X			
44	2019	A/74/153	146	يوصي المجلس بأن تعد الإدارة تقديرا شاملا لتكاليف الصيانة يغطي فئات أوجه الإنفاق للفترة الممتدة حتى عام 2030 من أجل تزويد الجمعية العامة بصورة كاملة عن إجمالي تكلفة الملكية	استُمدت تكاليف الصيانة للفترة 2020-2030 من تقدير مفصل لتكاليف عام 2020، تبعة استقراء تقديري يستند إلى معدل نمو متوقع نسبته 8 في المائة	لم تكتمل الإجراءات بعد، كما يتبين من الأخطاء المشار إليها في هذا التقرير. وتعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ	X			
45	2019	A/74/153	156	يوصي المجلس الإدارة بأن تعطي الأولوية لإعداد وتفعيل خطة تعميم نظام أوموجا. ويوصي المجلس أيضا بأن تحدد الخطة هيكل دعم قوي وسريع وفعال لنظام أوموجا في مرحلة ما بعد التعميم وأن تُلبي احتياجات تثبيت التوسعة 2 ودعم الإنتاج وإدخال تحسينات مستمرة وتطوير المهارات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤوليات	نُفذت جزئيا	بما أن الإدارة ذكرت أن التوصية نُفذت جزئياً، فإنها تعتبر قيد التنفيذ	X			
							8	37	المجموع	
							18	82	النسبة المئوية	